الجمعية العامّة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي
بلغراد (صربيا)
13 – 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019

المجلس الحاكم
بند 14

CL/205/14 (b)-R.3
بلغراد، 16 تشرين الأول/ أكتوبر

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

المحتويات

الصفحة

إفريقيا

- **أوغندا**: خمسة برلمانيين

مشروع قرار..... 2

الأمريكيتين

- **البرازيل**: السيد جان ويليس دو ماتوس سانتوس

مشروع قرار..... 7

- **فنزويلا**: ستة وتسعون برلماني

مشروع قرار..... 10

آسيا

- **منغوليا**: السيد زوريج سانجسورين

مشروع قرار..... 18

أوروبا

- **تركيا**: سبعة وخمسون برلمانياً

مشروع قرار..... 21

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- **ليبيا**: سهام سيرجيوا

مشروع قرار..... 28

- **اليمن**: تسعة وستون برلمانياً

مشروع قرار..... 31

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

أوغندا

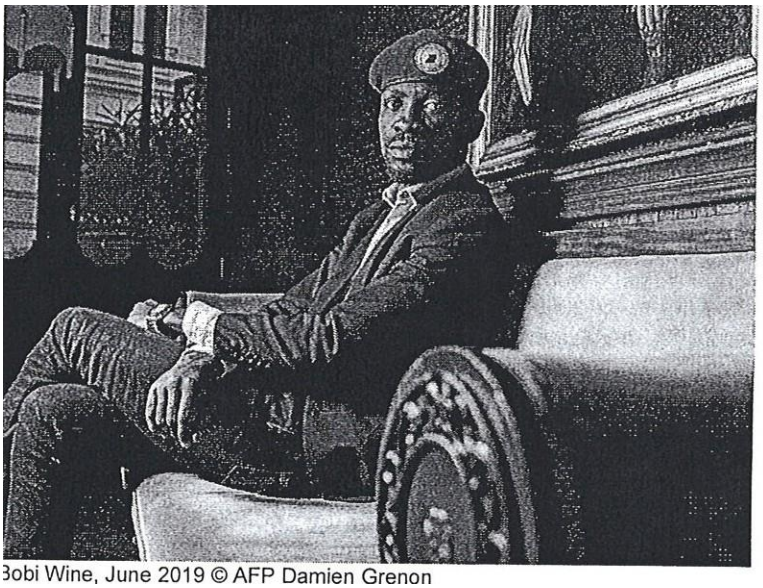

Bobi Wine, June 2019 © AFP Damien Grenon

بوب وأين – حزيران/ يونيو 2019

- UGA19روبرت وداعا سسينتامو (المعروف أيضاً باسم آكا بوبي واين)
- UGA20فرانسيس زاكي
- UGA21كاسيانو وادري
- UGA22جيرالد كاروهانجا
- UGA23بول مويرو

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف؛
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفي؛
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق وعدم وجود إجراءات محاكمة عادلة؛
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير؛
- ✓ الإفلات من العقاب

أ. ملخص القضية:

تم اعتقال خمسة برلمانيين معارضين بعنف في 14 آب/ أغسطس 2018، مع 29 شخصاً آخر، في منطقة أروا، بعد أن تعرض موكب الرئيس يوويري موسيفيني للرشق بالحجارة حسبما قيل. ووفقاً لتقارير موثوقة – أكدتها السلطات البرلمانية – فقد تعرض اثنان من البرلمانيين، وهما السيد كياغولاني والسيد زاكي، للتعذيب في 14 أب/ أغسطس 2018. وقد تم اتهام جميع المعتقلين، بمن فيهم البرلمانيون الخمسة، بالخيانة، والتي كانت عقوبتها الإعدام في أوغندا. وفي 6 آب/ أغسطس 2019، وُجهت إليهم التهم الإضافية التالية فيما يتعلق بالأحداث نفسها: النية لإزعاج الرئيس أو إنذاره أو السخرية منه، والتحريض على العنف، أو عصيان الأوامر القانونية، أو الفشل في منع عرقلة حركة المرور، والارتباك أو الاضطراب خلال جلسة علنية، وعدم إعطاء حق الطريق للرئيس.

ويدعي أصحاب الشكوى أن ضمانات الإجراءات القانونية قد انتهكت منذ البداية، وأن البرلمانيين هم ضحايا القمع السياسي، لأنه لا يوجد دليل يدعم التهم الموجهة إليه، ولم يتم اتخاذ أي إجراء لمساءلة قوات الأمن التي أساءت معاملتهم عند اعتقالهم. ويذكرون أن السيد كياغولاني، برلماني شاب مشهور، ومغني معروف يتمتع بشعبية واسعة بين الشباب. ومن خلال أغانيه، ومنذ عام 2017 خلال عمله البرلماني، كان ناقداً صريحاً للرئيس موسيفيني وحكومته. ويؤكد أصحاب الشكوى أن السلطات تبذل كل ما في وسعها لمنع السيد كياغولاني من إقامة حفلات موسيقية، وبالتالي التعبير عن موسيقاه ونقل رسالته السياسية. وفي الآونة الأخيرة، وصلت هذه الخطوات إلى حدّ منع السيد كياغولاني من ارتداء قبعاته الحمراء.

وقد تم على الفور تشكيل لجنة برلمانية مخصصة من قبل رئيس برلمان أوغندا للتحقيق في الحوادث، وزيارة البرلمانيين المحتجزين. وخلصت اللجنة إلى أن ما لا يقل عن أربعة من البرلمانيين الخمسة أصيبوا بجروح نتيجة للعنف الذي تعرضوا له على أيدي قوات الأمن، وأنه كان هناك افتقار للإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات ضد البرلمانيين، وأن مسؤولي الأمن المسؤولين عن هذا أفلتوا من العقاب. كما خلصت اللجنة إلى أنه ينبغي إثبات المساءلة عن هذه التجاوزات القانونية. وعندما ناقش البرلمان نتائج اللجنة المخصصة في 5 أيلول/ سبتمبر 2018، مُنحت الحكومة شهراً واحداً للتحقيق والإبلاغ. ومع ذلك، يبدو أن القضية لم تُثر مرة أخرى في البرلمان على أساس أنها كانت قيد النظر القضائي وبالتالي تُحظر المناقشة العامة فيها في أي مكان آخر.

وقد صرح المدعي العام في رسالته المؤرخة 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، أن مكتبه ما يزال ينتظر تقارير الشرطة وقوات الدفاع، وتدل هذه المؤشرات حتى الآن إلى أن "الإصابات التي ربما تعرض لها عضوا البرلمان ستكون نتيجة للمشاجرات التي ميزت تخوفهم بسبب عدم رغبتهم في الخضوع لعملية الاعتقال".

ووفقاً لأصحاب الشكوى، فقد وُضع السيد كياغولاني في 23 نيسان/ أبريل 2019، تحت الإقامة الجبرية بحكم الأمر الواقع بعد اعتقاله من قبل الشرطة، وإجباره على البقاء في المنزل، وإلغاء الأحداث المقررة. وفي 29 نيسان/ أبريل 2019، زُعم أنه قُبض عليه رسمياً، ونُقل إلى سجن لوزيرا ذي الإجراءات الأمنية المشددة، وذلك بسبب تهمة جديدة تتعلق بقيادته لمظاهرة في تموز/ يوليو 2018، ضد ضريبة وسائل التواصل الاجتماعي. ويبدو أن الاتهامات أنه عصى أحكام قانون إدارة النظام العام من خلال عقد اجتماع عام دون إشعار مسبق، ودون التعاون والتنسيق مع الشرطة لضمان أن جميع المشاركين في المظاهرة كانوا غير مسلحين وسلميين. وفي 2 أيار/ مايو 2019، اضطر إلى المثول أمام محكمة بوغندا رود من خلال مؤتمر عبر الفيديو قبل إطلاق سراحه بكفالة فيما يتعلق بهذه التهمة .وتفيد التقارير أن هذه القضية ستُعرض على المحكمة في28 تشرين الأول/ أكتوبر 2019.

وفي رسالتين مؤرختين 25 شباط / فبراير و8 تشرين الأول / أكتوبر 2019، أعربت رئيسة البرلمان عن تأييدها لرغبة اللجنة في إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى أوغندا للتفاعل مع السلطتين التنفيذية والقضائية، لكن الإذن الرسمي بالسفر إلى أوغندا لم يصدر بعد.

ب. القرار

اللجنة،

تقرر أن يوصي المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي باعتماد القرار التالي:

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي:

1. يشكر رئيسة البرلمان على رسالتها المؤرخة 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2019؛ ويشعر بالأسف مع ذلك لأنها والوفد الأوغندي اختاروا عدم الاجتماع بلجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، خاصة وأن القضايا التي تهم هذه القضية تؤثر مباشرة على البرلمان؛ ويشير في هذا الصدد إلى أن إجراء اللجنة يستند إلى حوار مستمر وبنّاء مع السلطات، وأولاً وقبل كل شيء برلمان البلد المعني؛
2. ويشعر بالانزعاج لأنه، بعد مرور أكثر من عام على الأحداث، لم يُحاسب أي شخص على تعذيب وإساءة معاملة أربعة من البرلمانيين الخمسة على الأقل، وعدة آخرين كما زُعم، في أروا في آب/ أغسطس 2018، على أيدي قوات الأمن؛ ويعتبر أن السلطات الوطنية، بموجب قانون منع التعذيب وحظره في

أوغندا واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، ملزمة بالعمل بشكل حاسم وسريع ضد المسؤولين عنها؛ وبالتالي يحثّ السلطات المعنية على الامتثال التام لهذه الالتزامات الوطنية والدولية؛ كما يحث البرلمان، الذي طلب من الحكومة تقديم تقرير بحلول تشرين الأول/ أكتوبر 2018 عن الخطوات المتخذة للتحقيق في تعذيب البرلمانيين وإساءة معاملتهم، الاضطلاع بوظيفته الإشرافية بشكل أكثر صرامة، مع مراعاة أن هذه المسألة بالذات لا يبدو أنها معروضة أمام المحاكم، وحتى لو كانت كذلك، فلا يبدو أنها تتقدم؛

3. ولا يزال يشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات الخطيرة المزعومة للحق في محاكمة عادلة في الإجراءات التي بدأت ضد البرلمانيين ، فضلاً عن الأشخاص الآخرين الذين قُبض عليهم في أروا في عام 2018، وإزار طبيعة وشدة تهمة الخيانة، التي تنطوي على عقوبة الإعدام، لا سيما في ضوء الادعاءات بأنها غير مدعومة بالأدلة والحقائق في متناول اليد،؛ ولا يفهم كيف يُقال، بعد مرور عام واحد، إن المتهمين يخضعون الآن لمجموعة كاملة من التهم الإضافية فيما يتعلق بالأحداث نفسها، بما في ذلك تهمة "النية لإزعاج الرئيس أو إنذاره أو السخرية منه" مع تداعيات كبيرة لحرية التعبير؛ ويشعر بالقلق من أنه في وقت مبكر من هذا العام، تم احتجاز السيد كياغولاني فجأة ومؤقتاً، ووُجهت إليه تهم تتعلق بدوره المزعوم في احتجاج نُظم في 20 تموز/ يوليو؛ وترغب في الحصول على معلومات رسمية حول جميع هذه النقاط، إلى جانب تفاصيل عن الوقائع الداعمة لكل من التهم الموجهة إلى البرلمانيين المعنيين؛

4. ويشعر بقلق عميق إزاء الخطوات المتخذة لمنع السيد كياغولاني من إيصال رسالته السياسية التي تتعارض مع حقوقه في حرية التعبير وحرية التجمع؛ ولذلك، يحث السلطات على رفع القيود المفروضة عليه، وبذل كل ما في وسعها للسماح له بالتحدث، بصرف النظر عمّا إذا كان يستخدم منبره كبرلماني أو مغني، وأن يجتمع مع مؤيديه ويتفاعل معهم؛

5. ويشعر بشديد الأسف لأن البعثة التي طال انتظارها من جانب لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى أوغندا لم تتلق بعد التأييد الرسمي من جميع السلطات الأوغندية ذات الصلة؛ ويشكر في هذا الصدد رئيسة البرلمان لدعمها المستمر لهذه المهمة؛ ويأمل مخلصاً أن تستجيب السلطات الأوغندية الأخرى ذات الصلة بالمثل، حتى يتمكن وفد اللجنة من السفر قريباً إلى أوغندا لمقابلة جميع السلطات التنفيذية والأمنية والقضائية ذات الصلة – بما في ذلك الرئيس، ورئيس قوات الدفاع، والمفتش العام للشرطة والنائب العام – للحصول على توضيحات بشأن القضايا المطروحة في هذه القضية؛ ويفوض الوفد أيضاً بالاجتماع مع رئيس البرلمان وجميع السلطات البرلمانية ذات الصلة، وأعضاء البرلمان الخمسة المعنيين ومحاميهم القانونيين، وممثلي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أوغندا، والأحزاب السياسية الرئيسية، والمجتمع المدني، وأي منظمات أخرى وأشخاص قادرين على تقديم المعلومات ذات الصلة؛

6. يقرر تكليف مراقب محاكمة برصد الإجراءات القضائية المقبلة ضد أعضاء البرلمان؛ ويرغب في أن يبقى على علم بموعد المحاكمة عندما تكون متاحة، وأي تطورات قضائية أخرى ذات صلة بهذه القضية؛
7. يطلب من الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى الرئيس، ووزير الشؤون الخارجية، والمحامي العام، ورئيس البرلمان الأوغندي، وأصحاب الشكوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يتيح له تقديم معلومات ذات صلة، والمضي قدماً في جميع الترتيبات اللازمة لتنظيم بعثة تقصي الحقائق وبعثة مراقبة المحاكمة؛
8. ويطلب من اللجنة أن تواصل دراسة هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

البرازيل

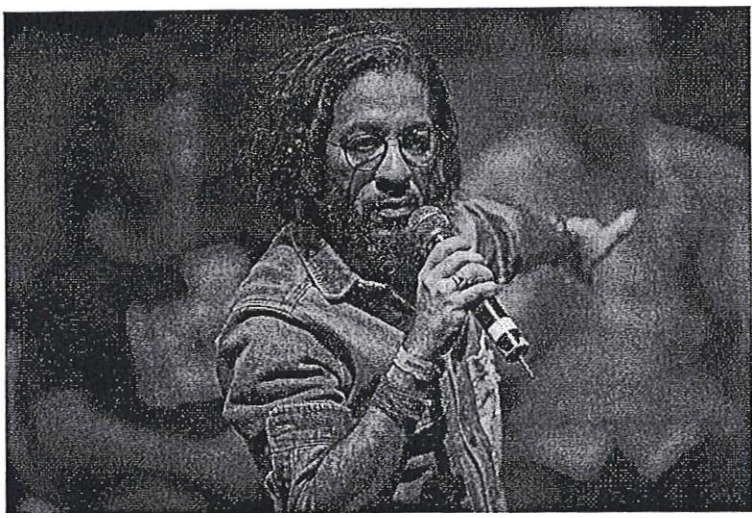

يتحدث جان ويليس، النائب الفيدرالي لحزب الاشتراكية والحرية في ريو دي جانير (PSOL) ، خلال تجمع للأحزاب اليسارية البرازيلية في سيركو فودور في ريو دي جانيرو، البرازيل، في 2 أبريل 2018 / Mauro Pimentei © AFP .

البرازيل 14 – جان ويليس دي ماتوس سانتوس

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ تهديدات وأعمال ترهيب
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ الإفلات من العقاب

أ. ملخص القضية:

كان السيد جان ويليس عضواً في مجلس النواب البرازيلي منذ عام 2010. وهو أول عضو برازيلي مثلي الجنس بكل الصراحة في الكونغرس، وهو مؤيد معروف وناشط لجهود المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتحولين جنسياً (مجتمع المثليين LGBTI) لمعالجة التمييز والعنف ضد المثليين.

يدّعي صاحب الشكوى أنه، منذ انتخاب السيد ويليس لأول مرة في البرلمان، تعرض للتهديد بشكل خطير بسبب آرائه السياسية وتوجهه الجنسي. وهذا الادعاء مدعوم بنسخ من التهديدات وأعمال الترهيب التي صدرت في 2016 و2017 و2018، وهي موجودة لدى الاتحاد البرلماني الدولي. كما يوجد لدى الاتحاد البرلماني الدولي نسخاً من العديد من الشكاوى التي قدمها السيد ويليس إلى الشرطة وطلباته إلى السلطات

البرلمانية في الأعوام 2013 و2016 و2017 و2018. ويؤكد صاحب الشكوى أن التهديدات ضد السيد ويليس لم يتم التحقيق فيها بشكل صحيح أبداً من قبل الشرطة. كما يؤكد أن التهديدات يجب أن تُرى في سياق استمرار مضايقته وتشويه سمعته والافتراء عليه من قبل القوى المحافظة في البرازيل.

وفي تشرين الثاني / نوفمبر 2018، اعتمدت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (IACHR) تدابير احترازية لصالح السيد ويليس، مطالبةً الدولة البرازيلية باتخاذ إجراءات فعّالة لحماية حقه في الحياة، وفضلاً عن السلامة الجسدية له ولأسرته. ووفقاً لصاحب الشكوى، لم يتم تنفيذ قرار لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

وفي كانون الثاني/ يناير 2019، قرر السيد ويليس التخلي عن مقعده البرلماني، والذهاب إلى المنفى، بسبب تهديدات بالقتل، والفشل المزعوم للسلطات البرازيلية في توفير الحماية الكافية، واتخاذ إجراءات فعالة لمحاسبة المسؤولين، وبسبب البيئة العدائية بشكل متزايد للأصوات المؤيدة لحركة المثليين والمدافعين عنها. وفي هذا الصدد، يشير صاحب الشكوى إلى أنه على الرغم من العديد من الطلبات السابقة، لم يتلق السيد ويليس سوى تفاصيل أمنية في عام 2018، لكن هذا التدبير لم يكن كافياً. وقد أكدت السلطات البرلمانية، في ردها على لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، أن مجلس النواب البرازيلي لديه أموال متاحة يمكن استخدامها لأغراض أمنية، لكن السيد ويليس لم يقدم أي طلبات لسداد التكاليف التي كان يمكن أن يقدمها لترتيب حماية إضافية.

هناك حدث خطير آخر أدى إلى قرار السيد ويليس بمغادرة البلاد والبرلمان، وهو اغتيال السيدة ماريل فرانكو في آذار/ مارس 2018، التي كانت عضواً في المجلس المحلي للولاية التي كان السيد ويليس يمثلها في مجلس النواب، وصديقة حميمة له. ومثله تماماً، فقد كانت السيدة فرانكو تدعم بصوت عالٍ وبنشاط الاحترام الأفضل لحقوق الفقراء وحقوق المثليين. وقد تم إلقاء القبض على اثنين من ضباط الشرطة السابقين في آذار/ مارس 2019 بسبب تورطهم المزعوم في هذه الجريمة.

ب. القرار

اللجنة،

تقرر أن يوصي المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي باعتماد القرار التالي:

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي:

1. النظر في الشكوى المتعلقة بوضع السيد جان ويليس، وهو عضو في مجلس النواب البرازيلي وقت التهديدات الموجهة إليه، يعدّ مقبولاً بموجب إجراءات فحص الشكاوى ومعالجتها، ويعلن أنه مختص لدراسة القضية؛
2. يشكر الوفد البرازيلي على لقائه بلجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، وعلى المعلومات التي قدمتها في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي؛ ويلاحظ أن الوفد ذكر أنه لم يكن على علم بأي تهديدات محددة ضد

السيد ويليس، وأنه يجب النظر إلى وضعه على خلفية تزايد الاستقطاب بين الحركات السياسية المتطرفة في اليسار واليمين في البرازيل؛ كما يشير إلى أن الوفد ذكر تاريخ التوتر الطويل بين السيد ويليس والسيد جير بولسونارو، الذي كان حينها زميلاً في مجلس النواب وهو الآن رئيس البرازيل؛

3. ويشعر بقلق عميق إزاء التهديدات وسياسة الترهيب التي يتعرض لها السيد ويليس، مما دفعه إلى الاستنتاج بأن حياته كانت في خطر، والتخلي عن مقعده في البرلمان؛ ويشعر بالقلق بشكل خاص لأنه، في ظل عدم وجود معلومات على العكس من ذلك، فإن شكواه إلى السلطات الوطنية المعنية بشأن هذه التهديدات لم تشرع في إجراء تحقيقات كاملة ودؤوبة لتحديد الجناة ومعاقبتهم؛ ويشعر بقلق بالغ إزاء الاستجابة البطيئة الواضحة من جانب السلطات لوضع ترتيب أمني للسيد ويليس، والادّعاء بأن الحماية المقدمة في نهاية المطاف لم تكن كافية؛ ويرغب في الحصول على مزيد من التفاصيل حول هذه النقطة الأخيرة نظراً لعدم وضوح المعلومات الموجودة في الملف؛

4. يدعو السلطات البرازيلية إلى بذل قصارى جهدها لمحاسبة المسؤولين عن التهديدات التي يتعرض لها السيد ويليس؛ ويرى أن البرلمان البرازيلي، على الرغم من أن السيد ويليس لم يعد عضواً فيه، له مصلحة خاصة في المساعدة على ضمان تحقيق العدالة بشكل فعال في هذه القضية؛ ويدعو البرلمان إلى استخدام وظيفته الإشرافية بشكل كامل وفعّال لهذا الغرض؛ ويرغب أن يبقى على اطلاع بالتقدم المحرز في التحقيقات؛

5. يطلب من الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية والسلطات الوطنية الأخرى ذات الصلة، ومقدم الشكوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يتيح له تقديم المعلومات ذات الصلة؛

6. ويطلب من اللجنة أن تواصل دراسة هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

فنزويلا

(من اليسار إلى اليمين) السيد إدغار زامبرانو، النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية، والسيد خوان غويدو، رئيس الجمعية الوطنية، والسيد ستالين غونزاليس، النائب الثاني لرئيس الجمعية الوطنية، لحضور جلسة الجمعية الوطنية في كاراكاس في 24 أيلول/ سبتمبر 2019 © Yuri Cortez / AFP

فنزويلا –10– بياجيو بيليري	فنزويلا –64– ميغيل بيزارو
فنزويلا –11– خوسيه سانشيز مونتسل	فنزويلا –65– هنري راموس ألووب
فنزويلا –12– هيرنان كلاريت أليمان	فنزويلا –66–خوان ريكيسنس
فنزويلا –13– ريتشارد بلانكو	فنزويلا –67– لويس إي روندي
فنزويلا –16– خوليو بورخيس	فنزويلا –68–السيدة بوليفيا سواريز
فنزويلا –19– السيدة نورا براكو	فنزويلا –69–كارلوس فاليرو
فنزويلا –2– اسماعيل غارسيا	فنزويلا –70–السيدة ميلاغرو فاليرو
فنزويلا –22– وليام دافيلا	فنزويلا –71–جيرمان فيرير
فنزويلا –24– السيدة نيرما غرولا	فنزويلا –72–السيدة أدريانا إيا
فنزويلا –25– خوليو يغرازا	فنزويلا –73–لويس ليبا
فنزويلا –26– راميل غوزامانا	فنزويلا –74–كارلوس بيريزبيتيا
فنزويلا –27– روزميت مانتيلا	فنزويلا –75–مانويلا بوليفار
فنزويلا –28– إينزو بريتو	فنزويلا –76–سيرجيو فيرغارا

فنزويلا –29– جيلبيرتا سوجا	فنزويلا –77–فرانكلين دوارتي
فنزويلا –30– جيلبر كارو	فنزويلا –78–أوسكار روندیروس
فنزويلا –31– لويس فلوريدا	فنزويلا –79–ماريبلا ماغاللانيس
فنزويلا –32–إيدورا غونزاليس	فنزويلا –80–هيكتور كورديرو
فنزويلا–33– جورجي ميلان	فنزويلا –81–خوسيه ميندوزا
فنزويلا–34– أرماندو أرماس	فنزويلا –82–السيدة أنجيل كاريداد
فنزويلا–35– أمريكو دي غراتسيا	فنزويلا –83– السيدة لاريسا غونزاليس
فنزويلا–36– لويس باديلا	فنزويلا –84–فيرناندو أوروزكو
فنزويلا–37– خوسيه ريغنولت	فنزويلا –85–فرانكو كاسيلا
فنزويلا–38– السيدة دينيس فيماندیز	فنزويلا –86–إدغار زامبرانو
فنزويلا–39– السيدة أوليفيا لوزانو	فنزويلا –87–خوان بابلو غارسيا
فنزويلا–40– السيدة ديلسا سوليرزانو	فنزويلا –88–سيزار كارديناس
فنزويلا–41– روبيرت ألكالا	فنزويلا –89–رامون فلوريس كاريللو
فنزويلا–42– السيدة غابي أرياللانو	فنزويلا –90–خوسيه غريغوريو نوريغا
فنزويلا–43– كارلوس باستاردو	فنزويلا –91–السيدة مارفا بياريز مارتينيز
فنزويلا–44– السيدة ماريالبيرت باريسو	فنزويلا –92–السيدة ماريا سي. مولينو دي سافيدرا
فنزويلا–45– أميليا بيليساريو	فنزويلا –93–خوسيه تروجيللو
فنزويلا–46– ماركو بوزو	فنزويلا –94–السيدة ماريانيللا فيرناندیس
فنزويلا–47– خوسيه بريتو	فنزويلا –95–خوان بابلو غوانيبا
فنزويلا–48– السيدة يانيت فيرمين	فنزويلا –96–لويس سيلفا
فنزويلا–49– السيدة دينورا فيغييرا	فنزويلا –97–السيدة إلييزير سيريت
فنزويلا –50– وينستون فبريس	فنزويلا –98– السيدة روزا بيتيت
فنزويلا –51–عمر غونزاليس	فنزويلا –99–ألفونسو مارغوينا
فنزويلا –52–ستالين غونزاليس	فنزويلا –100–رشيد يزبك
فنزويلا –53– خوان غويدو	فنزويلا –101–عبيدة غويبي
فنزويلا –54– توماس غوانيكا	فنزويلا –102–جوني رحال
فنزويلا –55– خوسيه غويرا	فنزويلا –103–يليديو أبريو

فنزويلا –56– فريدي جيوفارا	فنزويلا –104–إيميليو فاجاردو
فنزويلا –57– رفاييل غوزمان	فنزويلا –105–لويس لوييزا
فنزويلا –58– السيدة ماريا جي. هيرماندييس	فنزويلا –106–أنجيل ألفاريز
فنزويلا –59– بييرو مارون	فنزويلا –107–كيرينس مافاريس
فنزويلا –60– خوان أي. ميجيا	فنزويلا –108–غيلمار ماركويز
فنزويلا –61– خوليو مونتويا	فنزويلا –109– خوسيه سيمون كازاديللا
فنزويلا –61–خوسيه إم أوليفارز	فنزويلا –110– خوسيه غريغوريو غراتيرول
فنزويلا –63– كارلوس باباروني	فنزويلا –111– خوسيه غريغوريو هيرناندييز

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف
- ✓ التهديدات، وأعمال الترهيب
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفي
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق
- ✓ التأخير المفرط
- ✓ انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية الحركة
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ أعمال أخرى تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية
- ✓ انتهاكات أخرى: الحق في الخصوصية

أ. ملخص القضية

تتعلق القضية بمزاعم جادة وجديرة بالثقة تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على 96 برلمانياً من تحالف الطاولة المستديرة للوحدة الديمقراطية (MUD)، على خلفية الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات التنفيذية والقضائية في فنزويلا لتقويض عمل الجمعية الوطنية واغتصاب سلطاتها. وتحالف الطاولة المستديرة للوحدة

الديمقراطية يعارض حكومة الرئيس مادور، وحصل على أغلبية المقاعد في الجمعية الوطنية في الانتخابات البرلمانية في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2015.

في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2015، أمرت المحكمة العليا بتعليق عضوية أربعة أعضاء في البرلمان، ثلاثة منهم من " تحالف الطاولة المستديرة للوحدة الديمقراطية"، عقب مزاعم بالاحتيال. وقررت الجمعية الوطنية أولاً تجاهل الحكم، معتبرةً أن الادعاءات لا أساس لها من الصحة، مما دفع المحكمة العليا إلى الإعلان بأن جميع قرارات الجمعية باطلة ولاغية. وبسبب الفشل في أي جهد لدراسة الاحتيال المزعوم، أدى أعضاء البرلمان اليمين الدستورية أخيراً في الجمعية الوطنية في 16 تموز/ يوليو 2018.

ومنذ آذار/ مارس 2017، تعرض جميع البرلمانيين المدرجين في هذه القضية تقريباً للهجوم أو الترهيب، مع الإفلات من العقاب على أيدي موظفي إنفاذ القانون و / أو المسؤولين المؤيدين للحكومة و / أو المؤيدين أثناء المظاهرات و / أو في منازلهم. واشتدت الاحتجاجات في فنزويلا بعد أن أعلن الرئيس مادورا عقد الجمعية التأسيسية الوطنية – التي انتُخِبت بعد ذلك في 30 تموز/ يوليو 2017 – لإعادة كتابة الدستور، ولكنها بدلاً من ذلك، قامت منذ ذلك الحين بتخصيص وممارسة العديد من الوظائف الدستورية المنوطة بالجمعية الوطنية، والتي لم تتلق أي تمويل حكومي منذ 20 آب/ أغسطس.

استناداً للتلبس بالجرم المشهود، قُبض على السيد خوان ريكيسنس، واحتُجز في 7 آب/ أغسطس 2018، بتهمة التورط في محاولة اغتيال مزعومة للرئيس مادورو قبل ثلاثة أيام. وكانت هناك مخاوف جدية بشأن معاملته أثناء الاحتجاز واحترام الإجراءات القانونية الواجبة. وقد قضى تسعة أعضاء آخرين في الجمعية الوطنية مدة تصل إلى أربع سنوات رهن الاحتجاز في السنوات الأخيرة، وما زالوا يخضعون لإجراءات قانونية ذُكر أنها ذات دوافع سياسية. أمّا القضية الأخيرة فتتعلق بنائب رئيس مجلس الإدارة السيد إدغار زامبرانو، الذي قُبض عليه في 8 أيار/ مايو 2019، واحتُجز في سجن عسكري، وبحسب ما ذُكر، فقد كان رهن الحجز الانفرادي المطول، قبل إطلاق سراحه بشكل مشروط في 17 أيلول/ سبتمبر من هذا العام. وفي 26 نيسان/ أبريل 2009، قُبض على السيد جيلبر كارو بشكل تعسفي، واحتُجز مرة أخرى دون أي إخطار لمحاميه وعائلته بمكان احتجازه وأسباب اعتقاله، وتم إطلاق سراحه في 17 حزيران/ يونيو 2019.

وفي عام 2017، صودرت جوازات سفر ستة أعضاء في البرلمان بشكل تعسفي فيما يتعلق بعملهم البرلماني الدولي. ومنذ ذلك الحين مُنع ستة أعضاء آخرين في البرلمان من شغل مناصب عامة، بمن فيهم رئيس البرلمان الحالي، السيد خوان غويدو، بزعم عدم وجود أي أساس قانوني. وقد غادر الآن 16 عضواً في البرلمان فنزويلا، وطلبوا الحماية في السفارات الأجنبية في كراكاس أو اختفوا عن الأنظار. واعتباراً من أيلول/ سبتمبر 2019،

تم رفع الحصانة البرلمانية عن 24 برلمانياً من قِبل الجمعية التأسيسية الوطنية، في انتهاك للدستور، الذي ينص على أن الحصانة البرلمانية يجب أن ترفعها الجمعية الوطنية.

وقد وثقت تقارير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في حزيران/ يونيو 2018 وتموز/ يوليو 2019 على نطاق واسع، الهجمات ضد المعارضين السياسيين والناشطين الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويذكر تقرير تموز/ يوليو 2019 أن "أجهزة المخابرات (SEBIN) و(DGCIM) كانت مسؤولة عن الاعتقالات التعسفية، وسوء المعاملة، والتعذيب للمعارضين السياسيين وأقاربهم. وتساهم المجموعات المسلحة في هذا النظام، من خلال ممارسة السيطرة الاجتماعية في المجتمعات المحلية ودعم قوات الأمن، في قمع المظاهرات والمعارضة". ويشير التقرير أيضاً إلى "خطاب علني يتم اعتماده، بما في ذلك من قبل السلطات رفيعة المستوى، ليشوه ويهاجم باستمرار أولئك الذين ينتقدون الحكومة أو يعارضونها. وغالباً ما تكون المعارضة السياسية ... أهدافاً لهذا الخطاب الذي يصفهم بأنهم" خونة "و"عملاء مزعزعون للاستقرار" – ويتم نشر هذا الخطاب على نطاق واسع من خلال وسائل الإعلام الموالية للحكومة، مثل البرنامج التلفزيوني الأسبوعي كونيل مازو داندو، الذي قدمه رئيس الجمعية الوطنية التأسيسية، السيد ديوسدادو كابيلو. علاوة على ذلك، يذكر التقرير أن "القوانين والإصلاحات المتعاقبة سهّلت تجريم المعارضة وأي شخص ينتقد الحكومة من خلال أحكام غامضة، وتشديد العقوبات على الأفعال التي يضمنها الحق في حرية التجمع السلمي، واستخدام الولاية القضائية العسكرية للمدنيين، والقيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية لتمثيل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان".

وقد تمت دعوة المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في زيارة رسمية لفنزويلا في حزيران/ يونيو 2019، تم خلالها الاتفاق على إعادة وجود وجود للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في كراكاس، وقيام السلطات الفنزويلية بتنفيذ التزامات معينة في مجال حقوق الإنسان. وبحلول أوائل أيلول/ سبتمبر 2019، تم الإفراج عن 83 معتقلاً ممن وصفتهم مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالاحتجاز التعسفي بأنه اعتقال تعسفي.

جرت الانتخابات الرئاسية في 20 أيار/ مايو 2018. وأعلن تحالف الطاولة المستديرة للوحدة الديمقراطية في شباط/ فبراير 2018 أنه سيقاطع الانتخابات، معتبراً أن النظام الانتخابي تم التلاعب به لصالح الرئيس مادورو، الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات، التي انتُقدت على نطاق واسع لفشلها في أن تكون انتخابات حرة ونزيهة. وقد أدى الرئيس مادورو اليمين الدستورية في 10 كانون الثاني/ يناير 2019 لفترة ولاية ثانية.

وفي 15 كانون الثاني/ يناير 2019، احتجت الجمعية الوطنية بدستور البلاد لإعلان عدم شرعية الرئيس مادورو، وأعلنت أن المنصب شاغر. وفي 23 كانون الثاني / يناير 2019، صرح السيد غويدو علناً أنه

مستعد، وفقاً للدستور، لتولي الرئاسة المؤقتة لفنزويلا حتى إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وهو القرار الذي أقرته الجمعية الوطنية على الفور. واعترفت العديد من الدول في الأميركتين، بما في ذلك الولايات المتحدة، وعدة أعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالسيد غويدو كرئيس لفنزويلا، وهو اعتراف يعارضه بشدة العديد من البلدان الأخرى من المنطقة وخارجها، بما في ذلك الصين وكوبا وجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وتركيا.

وفي 29 كانون الثاني/ يناير 2019، بدأت المحكمة العليا تحقيقاً بخصوص السيد غويدو، متهمةً إياه بأنه مسؤول عن ارتكاب جرائم تخالف النظام الدستوري. وفي 30 نيسان/ أبريل 2019، دعا السيد غويدو القوات المسلحة إلى الانشقاق وتحدي الحكومة. لكن محاولته فشلت، ومنذ ذلك الحين، يواجه 18 برلماني دعوى قانونية بسبب تورطهم المزعوم في هذا الحدث.

وفشلت جهود الوساطة الخارجية بين الحكومة وأحزاب المعارضة حتى الآن، وتم تعليقها آخر مرة في منتصف أيلول/ سبتمبر 2019. وفي الوقت نفسه، أبرمت الحكومة صفقة من ست نقاط مع أحزاب معارضة صغيرة خارج تحالف الطاولة المستديرة للوحدة الديمقراطية. وينص هذا الاتفاق على عودة مجموعة تكتل الوطن (Bloque de La Patria)، وتحالف الأحزاب الحاكمة، إلى الجمعية الوطنية، وإجراء مناقشات بشأن إطلاق سراح بعض المحتجزين، وتكوين المجلس الانتخابي الوطني. ووفقاً لمجموعة تكتل الوطن، فإن عودتهم إلى الجمعية الوطنية لا تعني، مع ذلك، أن هذه الجمعية يُنظر إليها الآن على أنها تتصرف داخل حدود الدستور. وقد فشلت الجهود طويلة الأمد منذ عام 2013 لإرسال وفد من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (CHRP) إلى فنزويلا في ظل غياب التعاون الواضح والحاسم من الحكومة للترحيب بالوفد والعمل معه. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2018، قررت الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي أن تكون المهمة ذات طبيعة مشتركة، وأن تضم أعضاء من اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، والتركيز على كل من المسائل السياسية الكبرى على المحك في الأزمة الفنزويلية والمخاوف المحددة التي أعربت عنها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

ب. القرار

اللجنة،

تقرر أن يوصي المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي باعتماد القرار التالي:

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي:

1. يلاحظ أن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، خلال الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، اجتمعت بشكل منفصل مع عضو في الجمعية الوطنية ينتمي لتحالف الطاولة المستديرة للوحدة الديمقراطية، ومع عضو من المجموعة البرلمانية لتكتل الوطن؛
2. ويشعر بالقلق إزاء التقارير المتعددة والمفصلة التي وردت منذ آخر جمعية للاتحاد البرلماني الدولي في نيسان / أبريل 2019، والتي تبين أعداد قياسية من الأعمال الانتقامية ضد برلمانيين معارضين، مع استهداف ما مجموعه 96 برلماني الآن، زيادةً على 61 برلماني تم استهدافهم سابقاً؛
3. ويشعر بالانزعاج لأن هذه الأعمال جزء من نمط أكثر انتظاماً وانتشاراً للمضايقة التي يتعرض لها أعضاء المعارضة بهدف منعهم من القيام بعملهم؛ كما يشعر بقلق عميق من أن جزءاً من هذا الترهيب يبدو وكأنه مصدر إلهام أو تحريض مباشر من قبل أعضاء رفيعي المستوى في الحزب الرئيسي الحاكم؛ ويشير، على سبيل المثال التوضيحي، إلى حالة نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، الذي اتُهم زوراً من قبل مسؤول حكومي رفيع المستوى، وواجه جميع أنواع الترهيب، ويواجه صعوبات كبيرة عند المغادرة والعودة إلى فنزويلا؛
4. ويحث السلطات على الكف فوراً عن جميع أشكال المضايقات التي يتعرض لها أعضاء الجمعية الوطنية، لضمان احترام جميع سلطات الدولة المعنية لحقوق الإنسان والحصانة البرلمانية، والتحقيق الكامل وإثبات المساءلة عن انتهاكات حقوقهم المبلغ عنها مسبقًا؛ ويطلب من السلطات ذات الصلة تقديم معلومات عاجلة عن الخطوات المتخذة لتحقيق هذه الغاية؛
5. ولا يزال يشعر بقلق عميق إزاء استمرار احتجاز السيد خوان ريكيسنس، وعلى الأخص في ضوء التجاهل التام لحصانته البرلمانية، والمؤشرات الخطيرة للغاية على أنه قد تم تخديره للإدلاء بشهادته ضد نفسه، وحقيقة أنه ما يزال محتجزاً في مقر جهاز المخابرات البوليفارية الوطني، والظروف السيئة التي يُزعم أنه محتجز فيها، مع اتصال محدود للغاية، إن وجد، مع أسرته؛ ويدعو السلطات إلى الإفراج عنه فوراً، ومتابعة التهم الموجهة إليه فقط إذا كانت هناك أدلة موثوقة ومقنعة على المسؤولية الجنائية؛
6. ويدعو تكتل الوطن، الآن بعد أن عاد إلى الجمعية الوطنية، إلى بذل كل ما بوسعه للمساعدة في ضمان قيام الجمعية الوطنية وأعضائها بأداء عملهم بحرية وبالموارد الضرورية، وأن مداولاتهم وقراراتهم تحظى بالاحترام والتنفيذ الكاملين؛ ويرى في هذا الصدد، أن الحجة الأصلية التي استندت إليها المحكمة العليا في عام 2015 لحكمها بأن الجمعية الوطنية كانت تعمل خارج القانون لا يمكن أن تظل قائمة، لمجرد أنه لم يتم التحقيق مطلقاً في مزاعم الاحتيال التي أدت إلى هذا الحكم؛
7. ويشعر بشديد الأسف لأن حكومة فنزويلا ما تزال مقصّرة في تقديم أي تأكيدات كتابية تفيد أن بعثة الاتحاد البرلماني الدولي التي طال انتظارها إلى فنزويلا يمكن أن تتم أخيراً؛ ويلاحظ أن عضو المجموعة البرلمانية لتكتل

الوطن قد صرّح للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بأن البعثة ستكون موضع ترحيب، وأنه سيبذل قصارى جهده لتحقيق ذلك؛ وما يزال مقتنعاً بأن مثل هذه البعثة يمكن أن تساعد في معالجة المخاوف القائمة؛ ولذلك، فإنه يطلب مرة أخرى من الأمين العام أن يعمل مع السلطات البرلمانية والتنفيذية لفنزويلا بهدف إرسال البعثة بأسرع وقت ممكن بناءً على رسالة رسمية مكتوبة من جانبهم تضمن إمكانية حدوثها في الظروف اللازمة لتكون فعالة؛

8. ويؤكد من جديد وجهة نظره بأن المسائل في القضايا المطروحة هي جزء من الأزمة السياسية الأكبر في فنزويلا، والتي لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار السياسي ومن قِبل الفنزويليين بأنفسهم؛ ويدعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى التصرف بحسن نية، والالتزام التام بالحوار السياسي، بمساعدة وساطة خارجية مقبولة لدى الأطراف؛ ويؤكد من جديد استعداد الاتحاد البرلماني الدولي للمساعدة في هذه الجهود؛ ويطلب من السلطات المختصة تقديم مزيد من المعلومات الرسمية حول أفضل طريقة لتقديم هذه المساعدة؛
9. ويطلب إلى الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المعنية، ومقدمي الشكاوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يتيح له تقديم المعلومات ذات الصلة؛
10. ويطلب من اللجنة أن تواصل دراسة هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

منغوليا

© Zorig Foundation

مؤسسة زوريج

منغوليا –01– زوريج سانجاسورين

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ جريمة
- ✓ إفلات من العقاب

أ. ملخص القضية

تم اغتيال السيد زوريج سانجاسورين (السيد زوريج) في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1998. ونظراً لأن الكثيرين اعتبروه والد/مؤسس الحركة الديمقراطية في منغوليا في التسعينيات، فقد كان السيد زوريج عضواً في البرلمان ووزيراً للبنية التحتية بالإنابة في ذلك الوقت، وكان يُنظر إليه كمرشح لمنصب رئيس الوزراء في اليوم الذي قُتل فيه.

بين عامي 2015 و2017، تم التعرف على ثلاثة من المشتبه بهم واعتقالهم ومحاكمتهم بسرعة، وحُكم عليهم بناءً على أدلة سرية، خلال المحاكمات التي عقدت خلف أبواب مغلقة. وقد أشارت عدة تقارير إلى أن المشتبه بهم تعرضوا للتعذيب من اجل تقديم اعترافات كاذبة ومؤطرة من قبل أجهزة المخابرات. ويُعتقد على نطاق واسع أن اغتيال السيد زوريغ كان بمثابة اغتيال سياسي تم تغطيته. وما يزال التحقيق مفتوحاً للتوصل إلى العقول المدبرة لمقتله، ولم يسفر عن أية نتائج حتى الآن.

وعلى الرغم من الأمر الحكومي لرفع السرية عن الملفات المتعلقة بقضية السيد زوريج في كانون الأول/ ديسمبر 2017، لا يزال الافتقار إلى الشفافية سائداً، حيث ظل الوصول إلى قرارات المحكمة أمراً بعيد المنال.

ومنذ تقديم الشكوى قبل 20 عاماً، أجرت اللجنة ثلاث بعثات لتقصي الحقائق إلى منغوليا في مراحل حاسمة من القضية. وفي حزيران/ يونيو 2019، عادت اللجنة إلى منغوليا بناءً على دعوة من السلطات البرلمانية، وتم اطلاعها على التطورات الهامة في القضية، ولا سيما إصدار شريط فيديو في آذار/ مارس 2019 يوضح تعذيب اثنين من المدانين وإساءة معاملتهما، وهما السيدة السيدة شيمجي والسيد سودنمدارجة، فضلاً عن إنشاء لجنة برلمانية مخصصة لقضية السيد زوريج. وقد تم نقل المدانين المشار إليهما إلى مستشفى السجن نتيجة الفيديو، وتم فتح قضية جنائية ضد مسؤولي المخابرات وإنفاذ القانون الذين يُزعم أنهم مسؤولون عن تعذيبهم. ومع ذلك، فقد بقيا قيد الاحتجاز. وكجزء من النتائج التي توصل إليها اللجنة، رحب الوفد بإنشاء لجنة مخصصة لقضية زوريج (اللجنة المخصصة)، تماشياً مع توصيات لجنة الاتحاد البرلماني الدولي. كما رحب الوفد بفرصة الالتقاء بالمدانين الثلاثة، فضلاً عن مشاهدة شريط الفيديو المنشور الذي يظهر أعمال التعذيب وسوء المعاملة المزعومة. ومع ذلك، فشل الوفد في فهم الأسباب التي تحول دون الإفراج الفوري عن السيدة شيمجي والسيد سودنمدارجة بالنظر إلى التحول في الأحداث الأخيرة.

ب. القرار

اللجنة،

تقرر أن يوصي المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي باعتماد القرار التالي:

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي:

1. يشكر السلطات المنغولية، ولا سيما السلطات البرلمانية، على تعاونها خلال البعثة الأخيرة التي قامت بها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى منغوليا وعلى تيسير سلوكها السلس، بما في ذلك الاجتماعات مع المدانين الثلاثة في السجن؛ كما يشكر الوفد المنغولي لحضوره الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي واجتماعه مع اللجنة؛
2. ويؤيد تأييداً كاملاً النتائج والتوصيات الواردة في تقرير البعثة؛
3. ويرحب بإنشاء اللجنة البرلمانية المخصصة المعنية بقضية زوريج، تماشياً مع توصية الاتحاد البرلماني الدولي التي طال أمدها؛ ويشعر بالأسف مع ذلك لدورها المحدود في ضمان مراعاة الأصول القانونية في التحقيق الجاري في العقول المدبرة لهذه الجرمية، وفي معالجة الشكوك المتعلقة بالإجراءات القضائية ضد المدانين الثلاثة؛ ويأمل في تعزيز دورها؛ ويرغب في أن يظل على اطلاع دائم بعملها وبأي تطورات جديدة تتعلق بالقضية؛
4. ويسره أن اللجنة المخصصة تؤيد النتائج والتوصيات الواردة في تقرير البعثة تأييداً كاملاً؛ ومع ذلك، يساوره بالغ القلق لأن أعضاء اللجنة المخصصة يتعرضون الآن للعديد من القضايا الجنائية وحملات المضايقة لقيامهم بكشف معلومات عن قضية زوريج التي ينبغي أن تكون متاحة للجمهور ككل؛ ولا يفهم في هذا الصدد أنه

على الرغم من أمر رفع السرية الصادر عام 2017، فلربما تمت إعادة تصنيف أحكام المحكمة بأنها سرية بسبب التحقيق المستمر في قضية تعذيب المدانين؛ ويعتقد أن هذه الخطوات تؤكد، بعيداً عن التقدم الحقيقي نحو الانفتاح والشفافية الحقيقيين، أن السلطات مصممة على إطالة أمد السرية التي هيمنت على قضية السيد زوريج؛

5. ويعتبر أن أي تأخير إضافي في تحديد هوية المسؤولين عن قتل السيد زوريج، بما في ذلك العقول المدبرة، أمر غير مقبول؛ ويكرر بحزم أنه طالما بقيت الأحكام الصادرة عن المحكمة غير قابلة للوصول إلى الجمهور، وأن الذين يهتمون برؤية العدالة تسود لا يشعرون بالحرية في التحدث علناً عن قضية السيد زوريج، فإن الافتقار إلى الشفافية لا يزال يقوض السعي وراء العدالة في هذه القضية؛ ويجدد دعوته للسلطات لتقديم نسخ من أحكام المحكمة إلى جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك اللجنة المخصصة لقضية زوريج؛ ويحث السلطات على السماح لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما اللجنة المخصصة، بالقيام بعملهم دون خوف من الانتقام؛
6. ويحث السلطات المعنية على إطلاق سراح السيدة شيمجي والسيد سودنمدارجا على وجه السرعة، بغض النظر عن نتيجة الإجراءات في قضية التعذيب، والنظر بجدية في التخلي عن الإجراءات القانونية ضدهما ما لم يكن هناك دليل واضح يشير إلى مسؤوليتهما، مع ضمان مساءلة الأشخاص المسؤولين عن إدانتهما غير المشروعة؛ ويشدد على أن الفيديو الذي شاهده الوفد أثناء مهمته، بالإضافة إلى شهادات المدانين الثلاثة، فضلاً عن الأدلة التي تشير إلى أن المدانين تم تأطيرهم من قبل ضباط المخابرات على أساس أدلة ملفقة واعترافات قسرية، كلها عناصر مقنعة لتبرير إطلاق سراحهما فوراً، ومنح تعويضات للسيدة شيمجي والسيد سودنمدارجا عن إجهاض العدالة والتعذيب الذي تعرضا له؛ ويعتقد اعتقاداً راسخاً أن مجرد حقيقة أن السلطات ربما لم تحتجز وتدين الأشخاص المناسبين، إنما يدل على أنها لم تف بالتزاماتها في تسليط الضوء على مرتكبي الجريمة الحقيقيين؛
7. ويشير إلى أن القضية قد تم استخدمها منذ زمن طويل كورقة مساومة سياسية من جانب جميع الأحزاب السياسية؛ ويؤكد مجدداً على أن حلّ هذه القضية يجب أن يظل أولوية؛ ويعرب عن أمله في أن يتم تحقيق العدالة في نهاية المطاف، وأن يتم تحقيقها في قضية زوريج؛
8. ويطلب من الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المعنية، ومقدمي الشكاوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يتيح له تقديم المعلومات ذات الصلة؛
9. ويطلب من اللجنة أن تواصل دراسة هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

تركيا

Pictures of Selahattin Demirtas and Figen Yuksekdag, jailed leaders of the pro-Kurdish opposition

صور صلاح الدين دميرطاش وفيغن يوكسيكداغ ، القائدان المسجونان في حزب الشعب الديمقراطي المعارض المؤيد للأكراد، ينظران إلى العلم على أنهما من مؤيدي الحزب الوطني الديمقراطي وحملة ("هاير" لا) يشاركان في تجمع حاشد في 8 نيسان/ أبريل عام 2017 في إسطنبول حول الاستفتاء الذي تم في 16 نيسان/ أبريل 2017، والذي صوتت فيه تركيا حول ما إذا كان يجب تغيير النظام البرلماني الحالي إلى رئاسة تنفيذية.

©ياسين أكغول / أ ف ب

تركيا –69 – السيدة غولسر يلدريم	تركيا –100 – أيهان بيلجين
تركيا –70 –السيدة سلمى لرماك	تركيا –101 –بهجت يلدريم
تركيا –71 – فيصل ساريبلديز	تركيا –102 –بيردان أوزتورك
تركيا –73 – كمال أكتاس	تركيا –105 – إيرول دورا
تركيا –75 – السيدة بيديا أوزغوكي إيرتان	تركيا –106 – أيروغرول كوركو
تركيا –76 – السيدة بيسيمي كونكا	تركيا –107 –فرهاد إينكو
تركيا –77 – السيدة بوركو سيليك	تركيا –108 –هيسيار أوزسوي
تركيا –78 – السيدة كاغلار ديميريل	تركيا –109 – إدريس بالوكين
تركيا –79 –السيدة ديليك أوجلان	تركيا –110 – إمام تاسير
تركيا –80 – السيدة ديلان ديرايات تاسديمير	تركيا –111 –قدري يلدريم
تركيا –81 – السيدة فيليكناي أوكا	تركيا –112 –ليزغيين بوتان

تركيا –82 – السيدة فيجين يوكسيكداغ	تركيا –113 – محمد علي أصلان
تركيا –83 –السيدة فيليز كيريسيكيوغلو	تركيا –114 –محمد أمين أدياما ن
تركيا –84 –السيدة هدى كايا	تركيا –115 –نادر يلدريم
تركيا –85 –السيدة ليلى بيرليك	تركيا –116 –نهات أكدوغان
تركيا –86 –السيدة ليلى زانا	تركيا –118 – عثمان بايديمير
تركيا –87 – السيدة ميرال دانيس بيستاس	تركيا –119 – صلاح الدين دميرطاش
تركيا –88 –السيدة ميزغين إغرات	تركيا –120 –سيري سريا أوندير
تركيا –89 –السيدة نورسيل إيدوغان	تركيا –121 – زيا بير
تركيا –90 – السيدة بيرفين بولدان	تركيا –122 – مدحت سنكار
تركيا –91 –السيدة ساديت بيسيريكلي	تركيا –123 –محمود توغرول
تركيا –92 –السيدة سيبيل يغيتالب	تركيا –124 – السيدة إيكان إرميز
تركيا –93 –السيدة توغبا هيزير	تركيا –125 – السيدة إيسي أكار باشاران
تركيا –94 –عبد الله زيدان	تركيا –126 – غارو بايلان
تركيا –95 –آدم غيفيري	تركيا –128 السيدة أيسيل توغلوك
تركيا –96 –أحمد يلدريم	تركيا –129 – السيد صبحت تونسيل
تركيا –97 –علي أتالان	تركيا –130 –السيدة ليلى غوفين
تركيا –98 –أليكان أونلو	تركيا –131 – السيدة أيسي سوروكو
تركيا –99 –ألتان تان	

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية.
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق
- ✓ الافتقار إلى إجراءات المحاكمة العادلة والتأخير المفرط
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات
- ✓ سوء المعاملة
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها.

أ. ملخص القضية

تم توجيه أكثر من 600 تهمة جنائية وإرهابية ضد أعضاء البرلمان من حزب الشعب الديمقراطي (HOP) منذ 15 كانون الأول/ ديسمبر 2015، عندما تم تعديل الدستور للإذن برفع الحصانة البرلمانية بالجملة. ونتيجة لذلك، تجري المئات من إجراءات المحاكمة في جميع أنحاء البلاد ضد البرلمانيين التابعين لحزب الشعب الديمقراطي وبرلمانيين سابقين. وهم يُحاكمون بتهم تتعلق بالإرهاب وتهم التشهير برئيس تركيا أو حكومتها أو دولة تركيا. كما يواجه بعضهم تهماً أقدم فيما يتعلق بمحاكمة ابتدائية لاتحاد المجتمعات الديمقراطية الكردستانية التي استمرت لأكثر من ثماني سنوات، بينما يواجه آخرون تهماً أحدث. وفي هذه الحالات، لم تُرفع الحصانة البرلمانية عنهم.

ومنذ عام 2018، حُكم على 29 برلماني حالي وسابق بالسجن، وهناك ثمانية برلمانيين حاليين وسابقين إما رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة أو يقضون عقوبة السجن، بمن فيهم الرئيسين المشاركين في حزب الشعب الديمقراطي، السيد صلاح الدين دميرطاش والسيدة فيغين يوكسيكداغ. وذهب آخرون إلى المنفى.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن التهم الموجهة إلى أعضاء البرلمان من حزب الشعب الديمقراطي لا أساس لها وتنتهك حقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. ويدعي صاحب الشكوى أن الأدلة المقدمة لدعم التهم الموجهة إلى أعضاء البرلمان تتعلق بالبيانات العامة، والتجمعات، والأنشطة السياسية السلمية الأخرى، التي تم الاضطلاع بها لتعزيز مهامهم البرلمانية، وبرنامج الأحزاب السياسية. وتشمل هذه الأنشطة التوسط بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية كجزء من عملية السلام بين عامي 2013 و2015، والدعوة العلنية للاستقلال السياسي، وانتقاد سياسات الرئيس أردوغان فيما يتعلق بالنزاع الحالي في الجنوب الشرقي من تركيا، وعلى الحدود مع سوريا (بما في ذلك إدانة الجرائم المزعومة التي ارتكبتها قوات الأمن التركية في هذا السياق). ويدعي صاحب الشكوى أن هذه البيانات والتجمعات والأنشطة لا تشكل أي جريمة، وأنها تندرج في نطاق وحماية الحقوق الأساسية لأعضاء البرلمان بوضوح.

حضر مراقب الاتحاد البرلماني الدولي المحاكمة، وقدم تقريراً حول جلسة واحدة في قضية السيد دميرطاش في كانون الأول/ ديسمبر 2017، وعدة جلسات استماع عقدت في عامي 2017 و2018 في الإجراءات الجنائية ضد الرئيسة المشاركة السابقة في حزب الشعب الديمقراطي، السيدة يوكسيكداغ. وبعد مراجعة ترجمة للبيانات المزعومة التي تجرّم السيدة يوكسيكداغ، وجد مراقب المحاكمة أن أدلة الادعاء المقدمة ضد السيدة يوكسيكداغ "يبدو أنها تقع مباشرة ضمن حقها المشروع في التعبير عن آرائها، وهي تؤدي واجبها في لفت الانتباه إلى هموم أولئك الذين تمثلهم"، وخلص التقرير إلى أن احتمالات حصول السيدة يوكسيكداغ والسيد

دميرطاش على محاكمات عادلة كانت بعيدة، وأن الطبيعة السياسية لكلتا الدعوتين القضائيتين كانت واضحة. وقد أوصى المراقب بأن يتضامن الاتحاد البرلماني الدولي مع الأعضاء السابقين في البرلمان وأن يبقى على علم بمواصلة مراقبة الإجراءات قدر الإمكان.

وقد توصلت المراجعة الداخلية للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2018 لـ 12 قراراً صادراً ضد أعضاء حزب الشعب الديمقراطي إلى استنتاجات مماثلة. وخلصت إلى أن القضاء في تركيا، من المحاكم الابتدائية إلى المحكمة الدستورية، قد تجاهل تماماً قانون السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والحكم الرئيسي للمحكمة الدستورية التركية فيما يتعلق بحرية التعبير عند تقييم ما إذا كان التعبير يشكل تحريضاً على العنف أو جريمة من الجرائم الأخرى التي اتُهم بها أعضاء البرلمان. وخلصت المراجعة إلى أن المحاكم افترضت أنهم مذنبين وطبقت قيوداً وعقوبات أشد على أعضاء البرلمان بسبب واجباتهم ونفوذهم الخاص، على عكس الحماية الخاصة التي يوفرها القانون الدولي للتعبير السياسي من قبل شخصيات عامة وسياسية. كما وجدت المراجعة أن تفسير قوانين مكافحة الإرهاب من قبل المحاكم التركية كان تفسيراً تعسفياً وغير متوقع. فالخطب والأفعال المماثلة ب تم تفسيرها بشكل مختلف تماماً من قبل محاكم مختلفة؛ وفي بعض الأحيان كانت التفسيرات مختلفة في القرار نفسه الصادر عن المحكمة نفسها.

والسلطات التركية تنكر بشدة جميع هذه الادعاءات. ولتبرير مشروعية التدابير المتخذة، فقد استندت إلى استقلال القضاء، والحاجة إلى الاستجابة لتهديدات الأمن والإرهاب، والتشريعات المعتمدة بموجب حالة الطوارئ. وقدموا معلومات مفصلة عن "التعديل الدستوري المؤقت" للبرلمان في أيار مايو 2016 بشأن الحصانة البرلمانية، والذي تم استخدامه لمقاضاة البرلمانيين من جميع الأحزاب. وأكدوا أنه ليس مطاردة لأعضاء حزب الشعب الديمقراطي في تركيا؛ وأن البرلمانيات لا يتم استهدافهن على وجه التحديد؛ ولا توجد مشكلة كردية في تركيا، ولا يوجد صراع حالي في جنوب شرق تركيا؛ لكن تركيا تواجه مشكلة إرهاب على مستويات متعددة تشمل حزب العمال الكردستاني "امتداداته"؛ وأن حزب الشعب الديمقراطي لم يشجب علناً وأبداً الأنشطة العنيفة لحزب العمال الكردستاني؛ وأن أعضاء حزب الشعب الديمقراطي، بمن فيهم أعضاء البرلمان، قد أدلوا بالعديد من البيانات لدعم حزب العمال الكردستاني و"امتداداته"؛ وأن أعضاء حزب الشعب الديمقراطي حضروا جنازات الانتحاريين من حزب العمال الكردستاني، وطالبوا الناس بالنزول إلى الشوارع، مما أدى إلى حوادث عنيفة أسفرت عن خسائر في صفوف المدنيين؛ وأن هذا لا يندرج ضمن الحدود المقبولة لحرية التعبير؛ وأن المحكمة الدستورية توصلت إلى مثل هذه الاستنتاجات في عدة قضايا، وفي قضايا أخرى ، سبل العلاجات المحلية لم يتم استنفادها بعد؛ ويجب احترام استقلال القضاء وسيادة القانون في تركيا.

وبعد مشاورات مطولة مع السلطات التركية، توجه وفد من الاتحاد البرلماني الدولي يضم أعضاء من اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى تركيا في حزيران/ يونيو 2019 للحصول على معلومات مباشرة عن القضايا التي نشأت في هذه القضية، فضلاً عن الوضع السياسي والأمني العام في تركيا. وقد قدمت السلطات التركية تعليقات مستفيضة على التقرير، ورفضت صراحةً العديد من النتائج والتوصيات الواردة في التقرير (مرفق تعليقات تركيا بتقرير البعثة). ومنذ القيام بهذه البعثة، قدمت السلطات التركية أيضاً معلومات مستفيضة عن الوضع القانوني والأسس التي تم التذرع بها في العديد من الإجراءات الجنائية ضد البرلمانيين الحاليين والسابقين لحزب الشعب الديمقراطي. كما علق صاحب الشكوى على تقرير البعثة، وباستثناء بعض النقاط، يوافق إلى حد كبير على تقييم وتوصيات وفد الاتحاد البرلماني الدولي.

ب. القرار

اللجنة،

تقرر أن يوصي المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي باعتماد القرار التالي:

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي:

1. يشكر السلطات التركية على جهودها المكثفة لاستقبال وفد الاتحاد البرلماني الدولي والسماح له بالوفاء بتفويضه، بما في ذلك عن طريق تسهيل زيارة إلى جنوب شرق تركيا؛ ويشعر بالأسف لعدم السماح للوفد بمقابلة البرلمانيين الحاليين والسابقين المحتجزين؛ ورى في هذا الصدد أن وزارة العدل كان يمكن أن تبدِ قدراً أكبر من المرونة لتيسير زيارات السجون؛
2. ويشكر أيضاً الحكومة التركية، ورئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي التركية على تعليقاتهم المفصلة على تقرير البعثة، فضلاً شكر صاحب الشكوى لملاحظاته؛
3. ويشكر أيضاً وفد الاتحاد البرلماني الدولي على تنفيذه لهذه البعثة وعلى تقريره؛ ويؤيد استنتاجاته وتوصياته بالكامل؛
4. ويعتبر في هذا الصدد أن التعليقات المستفيضة من السلطات التركية لا تبدد المخاوف الخطيرة في تقرير البعثة حول التأكيد المنهجي من قبل السلطات التركية بأن حزب الشعب الديمقراطي، وهو حزب سياسي مرخص به قانوناً في تركيا، وحزب العمال الكردستاني، يمثلان حزباً واحداً متماثلاً، أو على الأقل يعملان معاً بشكل وثيق، وحول الإجراءات الجنائية المتعددة التي تم تنفيذها – وما تزال مستمرة– كنتيجة لهذا التأكيد ضد البرلمانيين الحاليين والسابقين في حزب الشعب الديمقراطي؛

5. ويؤكد مجدداً وجهات نظره التي مفادها أن البرلمانيين ليسوا فوق القانون ولا ينبغي حمايتهم من المقاضاة إذا ارتكبوا مباشرةً أعمال عنف أو حرضوا عليها، أو شاركوا بأي شكل آخر في ارتكاب جرائم؛ ومع ذلك، فإنه يرى أنه لم يتلق بعد معلومات من السلطات التركية تشير بوضوح إلى أدلة ملموسة ومقنعة لدعم تهم الإرهاب الخطيرة الموجهة ضد البرلمانيين الحاليين والسابقين؛ ويشير في هذا الصدد إلى أن المعلومات المستفيضة التي قدمتها السلطات مؤخراً، باستثناء الإشارة العرضية إلى حوادث محددة، لا تقدم تفاصيل عن الوقائع التي تشكل أساس التهم الموجهة ضد مَن تجري محاكمتهم؛ ويدرك أنه قد يكون من الصعب إتاحة هذه التفاصيل لجميع الحالات المطروحة، لكنه يأمل مع ذلك أن تتمكن السلطات التركية من تقديم أكبر قدرٍ ممكن من المعلومات؛ ويثمّن في هذا الصدد الالتزام الذي قطعه رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي التركية؛
6. وما يزال قلقاً في الوقت نفسه من أن المعلومات الموجودة حالياً في ملف القضية، لا سيما العديد من قرارات المحاكم وتحليلها، تؤكد أن البرلمانيين التابعين لحزب الشعب الديمقراطي قد تم اتهامهم وإدانتهم بشكل أساسي بتهمة الإدلاء ببيانات عامة انتقادية، وإصدار تغريدات، والمشاركة في تنظيم أو الدعوة للتجمعات والاحتجاجات، والقيام بأنشطة سياسية لتعزيز واجباتهم البرلمانية وبرنامج أحزابهم السياسية، مثل التوسط بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية كجزء من عملية السلام بين عامي 2013 و2015، والدعوة علناً إلى الاستقلال السياسي، وانتقاد سياسات الرئيس أردوغان في العلاقة بالنزاع الحالي في جنوب شرق تركيا؛
7. ويرى أن الملاحقة القضائية لهذه البيانات والأنشطة، على الرغم من محتواها النقدي ونغمتها القاسية من حين لآخر، تتعارض مع حقوق البرلمانيين في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وكل ذلك كان ينبغي أن تحميه تركيا؛ ويشير في هذا الصدد إلى أن العديد من البرلمانيين الحاليين والسابقين التابعين لحزب الشعب الديمقراطي قد حوكموا أو حُكم عليهم بالسجن لمدد كبيرة بتهمة إهانة الرئيس أو الحكومة أو دولة تركيا، خلافًا للفقه القضائي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ويعتبر أنه يجب النظر إلى محاكمة البرلمانيين ذوي الإعاقة في سياق المخاوف المعرب عنها في تقرير البعثة حول استقلال القضاء في تركيا؛
8. مقتنع، في ضوء الاعتبارات السالفة الذكر، أن السلطات التركية بحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر حسماً لضمان أن يكون التشريع الوطني الحالي وتطبيقه متوافقين مع المعايير الدولية والإقليمية المتعلقة بحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وبشأن استقلال القضاء، فضلاً عن ضمان مراجعة الإجراءات الجنائية الجارية بشكل نقدي وجديد مع مراعاة هذا المنظور؛ ويتطلع إلى سماع الخطوات الملموسة المتخذة لتحقيق هذه الغاية؛
9. ويلاحظ أن السلطات التركية قد طلبت إلى لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إغلاق العديد من القضايا، بحجة أن البرلمانيين الحاليين والسابقين المعنيين ليسوا قيد المحاكمة، وأن صاحب الشكوى يعترض على انتهاء محاكمته؛

ويأمل بإخلاص أن تتلقى اللجنة قريباً توضيحاً حول هذه الأمور حتى تتمكن من مراجعة هذه الملفات بالكامل وتقديم التوصيات المناسبة؛

10. ويطلب إلى اللجنة استكشاف المزيد من الخيارات لحضور إجراءات المحاكمة الجارية في القضايا المطروحة؛ ويثق أن السلطات التركية ستمنح الوصول غير المقيد للمراقبين الدوليين في هذه الإجراءات، على أن يكون مفهوماً أنه ينبغي أن يكون ممكناً للسلطات القيام بهذا الأمر، بما في ذلك من خلال توفير قاعة محكمة أكبر، إذا لزم الأمر، ودون الاضطرار إلى حل وسط بشأن أي متطلبات أمنية؛

11. ويجدد دعوته لجميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم الحل العاجل للقضايا التركية، بما في ذلك النظر في إيفاد مراقبين للمحاكمة؛ ويطلب من البرلمانات الأعضاء إبقاء الاتحاد البرلماني الدولي على علم بنتيجة مبادراتهم؛

12. ويطلب من الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المعنية، ومقدمي الشكاوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يتيح له تقديم المعلومات ذات الصلة؛

13. ويطلب من اللجنة أن تواصل دراسة هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

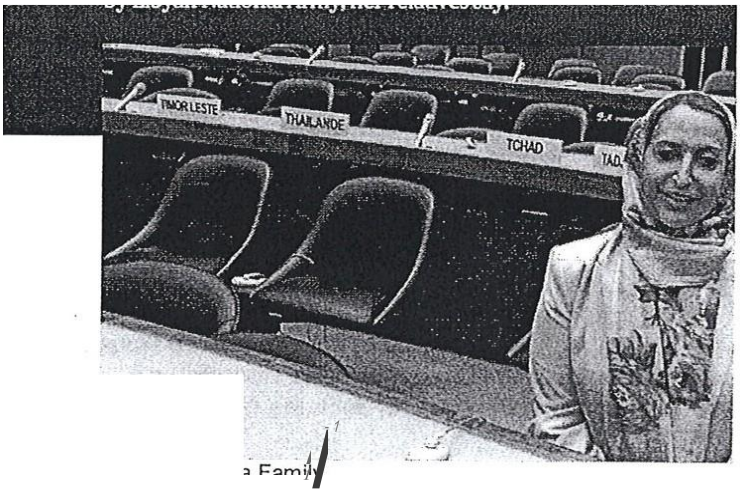

© Courtesy of the Sergiwa Family.

ليبيا

ليبيا – 01- سهام سيرجيوا

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ اختطاف
- ✓ تهديدات وأعمال ترهيب
- ✓ اعتقال واحتجاز تعسفي
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب

أ. ملخص القضية

اختُطفت السيدة سهام سيرجيوا من منزلها في 17 تموز/ يوليو 2019. ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد اقتحم رجال مسلحون ملثمون منزلها، مما أدى إلى إصابة زوجها وأحد أبنائها أثناء أسرهم لها. ويدّعي صاحب الشكوى أن الخاطفين هم أعضاء في اللواء 106 للجيش الوطني الليبي بقيادة السيد خليفة حفتر، وهذا تأكيد يستند إلى طريقة عمل الخاطفين وسيارات الدفع الرباعي المستخدمة. وعلاوة على ذلك، فقد تمت كتابة رسالة على جدران منزل السيدة سيرجيوا بعد اختطافها، مفادها "الجيش عبارة عن خط أحمر لا يمكن تجاوزه". وهناك قلق متزايد بشأن مصيرها في غياب أي علامات على الحياة منذ اختطافها.

وادعى صاحب الشكوى أن اختطاف السيدة سيرجيوا كان رداً على موقفها السياسي من العمليات العسكرية في طرابلس، حيث تم نقلها من منزلها بعد فترة وجيزة من إجراء مقابلة تنتقد الهجوم العسكري وتدعو إلى وقف سفك الدماء.

وفي 18 تموز/ يوليو 2019، أصدر مجلس النواب في طبرق بياناً "يدين بشدة اختطاف السيدة سيرجيوا على يد أفراد مجهولين"، و "دعا وزارة الداخلية، وكذلك جميع قوات الأمن، إلى توسيع نطاق جهودها المبذولة للعثور على السيدة سيرجيوا، وضمان الإفراج عنها فوراً ومحاسبة المسؤولين عن اختطافها". وقد أخبر النائب الأول والثاني لرئيس مجلس النواب لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لحقوق الإنسان للبرلمانيين في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، أن وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة في شرق ليبيا قد قال إن الجماعات الإرهابية قد تكون مسؤولة عن اختطاف السيدة سيرجيوا، وإن مجلس النواب واصل رصد القضية، التي ما تزال قيد التحقيق، وإنه يأمل أن السيدة سيرجيوا ستكون على قيد الحياة.

ب. القرار

اللجنة،

تقرر أن يوصي المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي باعتماد القرار التالي:

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي:

1. ينظر في الشكوى المتعلقة بوضع السيدة سيرجيوا، وهي عضو في مجلس النواب وقت اختطافها، لتكون مقبولة بموجب الإجراء الذي تتبعه اللجنة لفحص الشكاوى ومعالجتها وتعلن أنها مختصة بالنظر في القضية؛
2. ويشكر النائب الأول والثاني لرئيس مجلس النواب على الاجتماع بلجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين وعلى المعلومات المقدمة في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي؛ ومع ذلك يشعر بالأسف لعدم وجود معلومات قدّمها الوفد بشأن الحالة الراهنة للسيدة سيرجيوا؛
3. ويشعر بالصدمة جرّاء اختطاف أحد أعضاء البرلمان بوحشية من منزلها خلال هجوم عنيف ضدها وأفراد أسرتها وأنه، على الرغم من حقيقة أن مختطفيها المزعومين قاموا بتخريب منزلها ووسموه برسالة تهديد واضحة وغيرها من المؤشرات التي تشير إلى هويتهم، فإن السلطات المعنية لم تتمكن بعد من تقديم معلومات عن المهاجمين أو عن مكان وجودها؛ ويشعر بقلق عميق إزاء الادعاء الخطير بأن اختطاف السيدة سيرجيوا جاء رداً على الممارسة المشروعة لولايتها البرلمانية وحرية الرأي؛
4. ويدرك التحديات الأمنية الهائلة التي تواجهها السلطات الليبية؛ ويرى مع ذلك أن الإفلات من العقاب يشكل تهديداً خطيراً ليس فقط للبرلمانيين، وإنما أيضاً للأشخاص الذين يمثلونهم، وأن دولة ليبيا ملزمة بالقيام بكل ما

هو ممكن للعثور على السيدة سيرجوا، وضمان ألا يظل هذا الهجوم دون عقاب وأن الجناة سيخضعون للمساءلة؛

5. ويحث السلطات، ولا سيما وزارة الداخلية ومجلس النواب، على ضمان اتخاذ جميع التدابير للتحقيق في اختطاف السيدة سيرجيوا بجدية وشمولية من أجل تحديد موقعها؛ ويشدّد في هذا الصدد على أن الوقت أمر جوهري، لأن كل يوم آخر يمر دون أي إشارة عن السيدة سيرجيوا يقلل من فرص العثور عليها على قيد الحياة؛ ويدعو مجلس النواب، بصفته الوصي على حقوق الإنسان للبرلمانيين، مراقبة التحقيق بقوة أكبر وطلب إجابات واضحة من السلطات الحكومية عن حالة التحقيق والهوية المحتملة للجناة؛
6. ويطلب من الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المعنية، ومقدمي الشكاوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يتيح له تقديم المعلومات ذات الصلة؛
7. ويقرر مواصلة دراسة هذه القضية.

اليمن

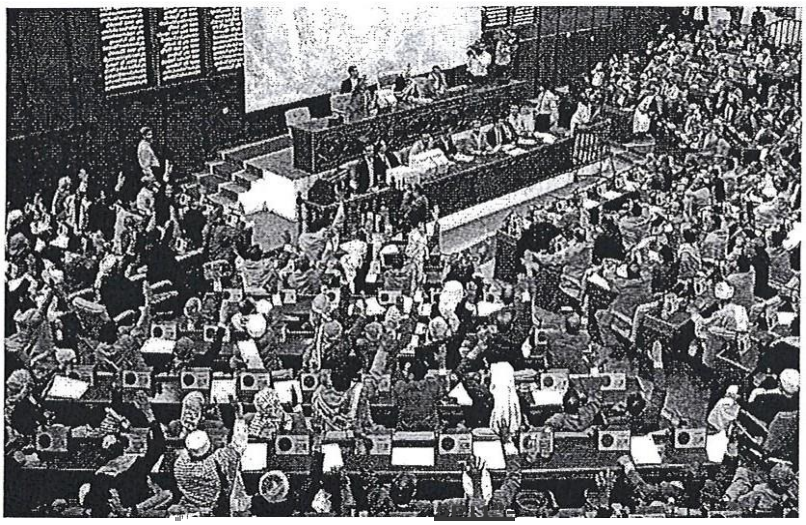

أعضاء البرلمان اليمني يصوتون في صنعاء في 24 يونيو 2000 للموافقة على اتفاق
الحدود المبرم مع المملكة العربية السعودية بتاريخ 12 يونيو .خالد فزاع / وكالة الصحافة الفرنسية

اليمين –09– عبد الحميد سيف البترا	اليمن – 44– عارف أحمد الصبري
اليمن –10– إنصاف علي محمد مايو	اليمين –45– عبد الله محسنن أحمد عبد الله العجر
اليمين 11– جعبل محمد سالم محسن تعيمان	اليمن 46– عبد الكريم شرف محسن شيبان
اليمن –12– عبد الرحمن إبراهيم عبدة النشتان	اليمن–47– عبد الله علي الخلاقي
اليمن 13– عبد الخالق عبد الحافض بن شيهون	اليمن – 48– عبد الله محمد صلاح محمد المقطري
اليمن –14– عبد الخالق عبده أحمد البركاني	اليمن – 49 – عبد الملاك عبد الله حسن صالح محمد المقطري
اليمن –15– محمد قاسم محمد النقيب	اليمن –50– عبده محمد حسن الحديفي الجرادي
اليمن–16– محمد مقبل علي حسن الحميري	اليمن–51– علي أحمد محمد صالح العمراني
اليمن–17– مفضل اسماعيل العبارة	اليمن–52– علي قائد سلطان الوافي
اليمن–18– حزة سعد مطهار يحيى الماسوري	اليمن –53– عواد محمد عبد الله العولقي
اليمن –19–أمين محمد السلوي	اليمن –54–فؤاد عبيد سيد واكيد
اليمن–20– عبد الرحمن حسين علي العشبي	اليمن–55– محمد ثابت محمد علي الأصلي
اليمن–21– عبد العزيز أحمد علي محمد جعبري	اليمن –56– محمد محمد أحمد منصور
اليمن–22–عبد الوهاب محمود علي معودة	اليمن–57– منصور علي يحي مفلح الحنق
اليمن–23– علي حسن ناصر أحمد الأنسي	اليمن–58– نصر زيد ماهي الدين

اليمن –24– علي محمد أحمد المعمري	اليمن –59– هبة الله علي صغير شاريم
اليمن –25–علي مسعد اللهبي	اليمن –60–عبد الله سعد شرف عباس النعماني
اليمن –26–محمد رشيد محمد علي العليمي	اليمن –61–عبد الرازق مصلح الهجري
اليمن –27–محمد سيف عبد اللطيف حسام الشميري	اليمن –62–عبد الكريم أحمد يحي السنيسي
اليمن –28–محمد علي أسلم الشدادي	اليمن –63–عبد الحكيم محمد مشعوف السلامي
اليمن –29–صقر أحمد عباس أحمد الوجيه	اليمن –64–عبد العزيز عبد الجبار غالب دبوان
اليمن –30–محمد ناصر ملحي الحزامي الإدريسي	اليمن –65–عثمان حسن فايد مجلي
اليمن –31–نجيب سيد غانم صالح الضبيع	اليمن –66–فتحي توفيق عبد الرحيم مطهر
اليمن –32–إبراهيم أحمد المظلم	اليمن –67–محسنن علي عمر بصيرة
اليمن –33–أحمد يحي محمد علي الحاج	اليمن –68–اسحاق القائم
اليمن –34–بقيل ناجي عبد الله السوفي	اليمن –69–علي حسان أحمد جيلان
اليمن –35–رابيش علي وهبان أحسن العلي	اليمن –70–إبراهيم شوبيب محمد الفشيق
اليمن –36–زيد علي الشامي	اليمن –71–أمين علي محمد العقيمي
اليمن –37–سلطان حازم العطواني	اليمن –72–حميد عبد الله صغير أحمد الجبراتي
اليمن –38–سلطان سيد عبد الله يحيى البركاني	اليمن –73–زكريا سيد محمد الزكري
اليمن –39–سمير خيري محمد علي رضا	اليمن –74–شوقي الرقيب شامان القاضي
اليمن –40–صادق قاسم محمد قايد البعدني	اليمن –75–صغير حمود عزيز السيفاني
اليمن –41–صالح عبد الله علي قاسم الصنباني	اليمن –76–محمد ناجي عبد العزيز الشايف
اليمن –42–صالح علي فريد البرهمي	اليمن –77–هاشم عبد الله حسن الأحمر
اليمن –43–صالح فريد محسن الأولاقي	

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ اختطاف
- ✓ تهديدات وأعمال ترهيب
- ✓ اعتقال واحتجاز تعسفي
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها

أ. ملخص القضية

تتعلق هذه القضية بـ 69 من أعضاء البرلمان اليمني، وجميعهم تم انتخابهم خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2003 لمدة ست سنوات والذين ما زالوا أعضاء في البرلمان وفقاً للدستور اليمني. وابتداءً من عام 2014، زُعم أنهم تعرضوا لمختلف انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك محاولة القتل والاختطاف والاحتجاز التعسفي وتدمير الممتلكات.

منذ بداية الأزمة السياسية في عام 2011 واندلاع الحرب في اليمن في عام 2015، يدعي فصيلان مختلفان بتجسيد البرلمان اليمني: البرلمان في صنعاء في المناطق الخاضعة لسيطرة ميليشيا الحوثيين، والبرلمانيين الذين هربوا من صنعاء وينتمون إلى حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي المعترف بها دولياً. وتتعلق القضية الحالية بأعضاء البرلمان الذين فروا من صنعاء والمحافظات المجاورة الخاضعة لسيطرة ميليشيا الحوثيين.

ويزعم أصحاب الشكوى أن الانتهاكات ارتكبها الحوثيون، وأنها وقعت في محافظات مختلفة في اليمن، بما في ذلك صنعاء وأجزاء أخرى من اليمن تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً. وبحسب أصحاب الشكوى، يسيطر الحوثيون على البرلمان في صنعا. ويؤكدون أنه بسبب الانتهاكات والوضع الأمني، فإن 22 من أصل 69 برلمانياً في المنفى الآن.

وقد قدمت السلطات البرلمانية التي تتخذ من صنعاء مقراً لها معلومات مكتوبة في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، حول حالات العديد من البرلمانيين المشمولين في الشكوى. وأشارت السلطات إلى أن العديد من الانتهاكات المذكورة وقعت داخل المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً في عدن. ووفقاً لأصحاب الشكوى، فقد كانت هذه الانتهاكات نتيجةً لهجمات الحوثيين. وفي معرض ردّها الكتابي، لم تقدم سلطات صنعاء البرلمانية معلومات جوهرية عن كل انتهاك، لا سيما بشأن الخطوات المتخذة للمساعدة في تحديد المذنبين المزعومين ومحاسبتهم. وفي هذا الصدد، يجمع أصحاب الشكوى على تأكيدهم على أن قوات الأمن الحوثية هي المسؤولة. وهناك حالات تم فيها توقيف واحتجاز أقارب البرلمانيين الذين يعيشون حالياً في الخارج. وقد ذكرت السلطات البرلمانية في صنعاء أنها اتصلت بالسلطات ذات الصلة، مما أدى إلى إطلاق سراح أقارب البرلمان. ومع ذلك، لم تقدم السلطات معلومات مفصلة بشأن هذه الحالات.

وفي 10 أيلول/ سبتمبر 2019، رفع البرلمان الذي يتخذ من صنعاء مقراً له الحصانة البرلمانية عن 35 من 69 برلمانياً مدرجين في هذه القضية لتمهيد الطريق أمام المحاكم في صنعاء لمحاكمتهم بتهمة الخيانة العظمى والتي عقوبتها الإعدام.

ب. القرار

اللجنة،

تقرر أن يوصي المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي باعتماد القرار التالي:

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي:

1. يلاحظ أن الشكوى الجماعية المتعلقة بقضايا 68 من أعضاء مجلس النواب مقبولة بموجب المادة 1 (أ) من إجراءات فحص الشكاوى ومعالجتها؛ ويعلن عن نفسه سلطة مختصة بدراسة الانتهاكات المزعومة (الملحق 1 من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ كما يلاحظ أيضاً أن قضية السيد عبد الحميد سيف البترا قد تم دمجها مع القضية الحالية، مما يجعل العدد الإجمالي للبرلمانيين في هذه الشكوى 69؛
2. ويشكر الوفد اليمني على الاجتماع بلجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال انعقاد الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي؛ كما يشكر السلطات البرلمانية على رسالتها؛
3. ويشعر بقلق عميق إزاء العدد الكبير من البرلمانيين المشمولين في هذه الشكوى والانتهاكات المزعومة التي عانوا منها منذ عام 2014، بما في ذلك محاولة القتل والاختطاف والاعتقال التعسفي والاحتجاز. ويبدو أن هذه الانتهاكات كانت رداً على الممارسة المشروعة لولايتهم البرلمانية، ولا سيما التعبير عن معارضتهم لحكم الحوثيين في صنعاء؛ ويدرك الوضع الاستثنائي الذي يجد فيه اليمن نفسه والتحديات الهائلة التي تواجهها السلطات اليمنية لإرساء القانون والنظام؛ ومع ذلك يرى أنه، بالإرادة اللازمة، يمكن أن تكون السلطات فعالة في معالجة الانتهاكات المزعومة على المحك في هذه القضية، كما أظهرت السلطات البرلمانية في صنعاء من خلال إطلاق سراح العديد من أقارب البرلمانيين؛
4. ويشعر بقلق عميق لأن فصيل مجلس النواب الذي يتخذ من صنعاء مقراً له قد رفع الحصانة البرلمانية عن 35 برلمانياً للسماح للإجراءات الجنائية بتهم الخيانة المضي قدماً؛ ويشدد على أن هؤلاء البرلمانيين يواجهون مثل هذه التدابير استجابةً لدعمهم القوي للحكومة المعترف بها دولياً؛ ويدرك أن المحاكمة يمكن أن تؤدي إلى عقوبة الإعدام؛ ويدعو السلطات القضائية إلى الامتناع عن محاكمة هؤلاء البرلمانيين والتخلي عن التهم؛
5. ويطلب من الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المعنية، ومقدمي الشكاوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يتيح له تقديم المعلومات ذات الصلة؛
6. ويطلب من اللجنة أن تواصل دراسة هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

141st IPU Assembly
Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019

Governing Council
Item 14

CL/205/14(b)-R.3
Belgrade, 17 October 2019

Decisions of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians

CONTENTS

Page

Africa

- **Uganda:** Five parliamentarians
  Draft decision 1

Americas

- **Brazil:** Mr. Jean Wyllys de Matos Santos
  Draft decision 4

- **Venezuela:** Ninety-six parliamentarians
  Draft decision 6

Asia

- **Mongolia:** Mr. Zorig Sanjasuuren
  Draft decision 11

Europe

- **Turkey:** Fifty-seven parliamentarians
  Draft decision 14

MENA

- **Libya:** Ms. Seham Sergiwa
  Draft decision 19

- **Yemen:** Sixty-nine parliamentarians
  Draft decision 21

E

CL/205/14(b)-R.3
Belgrade, 17 October 2019

Uganda

Bobi Wine, June 2019 © AFP Damien Grenon

UGA19 - Robert Kyagulanyi Ssentamu (aka Bobi Wine)
UGA20 - Francis Zaake
UGA21 - Kassiano Wadri
UGA22 - Gerald Karuhanga
UGA23 - Paul Mwiru

Alleged human rights violations:

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence;
- ✓ Arbitrary arrest and detention;
- ✓ Lack of due process at the investigation stage and lack of fair trial proceedings;
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression;
- ✓ Impunity

A. Summary of the case:

Five opposition parliamentarians were violently arrested on 14 August 2018, together with 29 other people, in the district of Arua, after President Yoweri Museveni's convoy was reportedly pelted with stones. According to credible reports – confirmed by the parliamentary authorities – two of the parliamentarians, Mr. Kyagulanyi and Mr. Zaake, were tortured on 14 August 2018. All those arrested, including the five parliamentarians, were charged with treason, which in Uganda carries the death penalty. On 6 August 2019, the following additional charges were reportedly brought against them in relation to the same events: intent to annoy, alarm or ridicule the President, incitement to violence, disobedience of lawful orders, failure to prevent obstruction of traffic, confusion or disorder during a public meeting, and failure to give right of way to the President.

The complainants claim that due process guarantees have been violated from the outset, that the parliamentarians are victims of political repression, as there is no evidence to support the charges

Case UGA-Coll-01

Uganda: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): Five male parliamentarians (including three young parliamentarians and a parliamentarian-elect); four independent and one opposition parliamentarian

Qualified complainant(s): Section I.1 (a) and (d) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint(s): August 2018

Recent IPU decision(s): October 2018

IPU mission(s): - -

Recent Committee hearing(s): Hearing with the Ugandan delegation to the 139th IPU Assembly (October 2018)

Recent follow-up:

- Communications from the authorities: Letter from the Attorney General (October 2018); letter from the Speaker of Parliament to the Minister of Foreign Affairs (November 2018); Letter from the Speaker of Parliament (February and October 2019)
- Communication from the complainant: September 2019
- Communication(s) addressed to the authorities: Letters addressed to the Speaker of Parliament, Attorney General and the Permanent Representative of Uganda in Geneva: September 2019
- Communication addressed to the complainant: September 2019

brought against them, and that no action has been taken to hold to account the security forces that mistreated them upon their arrest. They state that Mr. Kyagulanyi is a popular young parliamentarian and a well-known singer who enjoys wide popularity among young people. Through his songs and, since 2017, through his parliamentary work, he has been a vocal critic of President Museveni and his government. The complainants affirm that the authorities are doing everything possible to prevent Mr. Kyagulanyi from staging concerts and thus conveying his music and political message. Lately, these steps have gone as far as banning Mr. Kyagulanyi from wearing his trademark red beret.

An *ad hoc* parliamentary committee was immediately set up by the Speaker of the Parliament of Uganda to investigate the incidents and to visit the parliamentarians in detention. It concluded that at least four of the five parliamentarians had sustained injuries as a result of the violence inflicted upon them by the security forces, that there was a lack of due process in the proceedings against the parliamentarians and that the security officials responsible acted with impunity. It also concluded that accountability for these transgressions should be established. When parliament discussed the findings of the *ad hoc* committee on 5 September 2018, the Government was given one month to investigate and report back. However, the issue was apparently not raised again in parliament on the grounds that it was *sub judice*.

In his letter of 3 October 2018, the Attorney General stated that his office was still awaiting the reports of the police and defence forces and that indications so far pointed to the fact that, “the injuries that the two members of parliament may have suffered would be the result of the scuffles that characterized their apprehension due to their unwillingness to submit themselves to the arrest process”.

According to the complainants, on 23 April 2019, Mr. Kyagulanyi was placed under *de facto* house arrest after being detained by police and forced to stay at home and to cancel scheduled events. On 29 April 2019, he was allegedly formally arrested and taken to Luzira maximum security prison in connection with a new charge in respect of leading a demonstration in July 2018 against the social media tax. The accusations seem to be that he disobeyed provisions of the Public Order Management Act by holding a public meeting without giving notice and without cooperating and coordinating with the police to ensure that all participants in the demonstration were unarmed and peaceful. On 2 May 2019, he had to appear at Buganda Road Court through a video conference before being released on bail in connection with this charge. The matter is reportedly next due to come before the court on 28 October 2019.

In her letters dated 25 February and 8 October 2019, the Speaker expressed support for the wish of the Committee to conduct a fact-finding mission to Uganda to interact with the executive and judicial branches, but formal authorization to travel to Uganda has not yet been forthcoming.

B. Decision

The Committee,

Decides to recommend to the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union that it adopt the following resolution:

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Speaker of Parliament for her letter of 8 October 2019; *regrets* nevertheless that she and the Ugandan delegation chose not to meet with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, all the more so given that the issues of concern in this case directly affect parliament; *recalls* in this regard that the Committee’s procedure is based on continued and constructive dialogue with the authorities, first and foremost the parliament of the country concerned;

2. *Is disturbed* that, more than one year after the events, no one has been held to account for the torture and ill-treatment of at least four of the five parliamentarians, and allegedly several others, in Arua in August 2018 by the security forces; *considers* that, under Uganda’s

Prevention and Prohibition of Torture Act and the UN Convention against Torture, the national authorities are duty bound to act decisively and swiftly against those responsible; *urges*, therefore, the relevant authorities to comply fully with these national and international obligations; *also urges* parliament, which asked the Government to report by October 2018 on the steps taken to investigate the torture and ill-treatment of the parliamentarians, to carry out its oversight function much more stringently, considering also that this particular matter does not appear to be before the courts and, even if it were, does not seem to be advancing;

3. *Remains deeply concerned* about the alleged serious violations of the right to a fair trial in proceedings initiated against the parliamentarians, as well as the other persons arrested in Arua in 2018, and about the nature and severity of the charge of treason, which carries the death penalty, especially in view of the allegations that it is unsupported by evidence and the facts at hand; *fails to understand* how, one year later, the accused are reportedly now subject to a whole set of additional charges in relation to the same events, including the charge of "intent to annoy, alarm or ridicule the President with significant repercussions for free speech; *is concerned* that, earlier this year, Mr. Kyagulanyi was suddenly and temporarily taken into custody and charged with respect to his alleged role in a protest held in July 2018; *wishes* to receive official information on all these points, along with details on the facts in support of each of the charges against the parliamentarians concerned;

4. *Is deeply concerned* about the steps taken to prevent Mr. Kyagulanyi from conveying his political message, which run counter to his rights to freedom of expression and freedom of assembly; *urges* the authorities, therefore, to lift the restrictions imposed on him and to do everything possible to allow him to speak out, irrespective of whether he uses his platform as a parliamentarian or a singer, and to meet and interact with his supporters;

5. *Deeply regrets* that the long-requested mission by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to Uganda has still not received the official endorsement from all the relevant Ugandan authorities; *thanks* in this regard the Speaker of Parliament for her continued support for such a mission; *sincerely hopes* that the other relevant Ugandan authorities will likewise respond favourably so that a Committee delegation can soon travel to Uganda to meet all relevant executive, security and judicial authorities – including the President, the Chief of the Defence Forces, the Inspector General of Police and the Attorney General – so as to obtain clarifications on the issues at hand in this case; *mandates* the delegation to also meet with the Speaker and all relevant parliamentary authorities, the five members of parliament concerned and their legal counsels, representatives of the National Human Rights Commission of Uganda, of the main political parties, of civil society and of any other organizations and persons in a position to supply relevant information;

6. *Decides* to mandate a trial observer to monitor the upcoming court proceedings against the members of parliament; and *wishes to be kept informed* of the dates of the trial when available and of any other relevant judicial developments in the case;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the President, Minister of Foreign Affairs, Attorney General and the Speaker of the Parliament of Uganda, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information, and to proceed with all necessary arrangements to organize the fact-finding mission and trial observation mission;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Brazil

Jean Wyllys, Rio de Janeiro federal deputy for the Socialism and Liberty Party (PSOL), speaks during a rally of Brazilian leftist parties at Circo Voador in Rio de Janeiro, Brazil, on 2 April 2018. © Mauro Pimentel/AFP

BRA14 - Jean Wyllys de Matos Santos

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Impunity

A. Summary of the case

Mr. Jean Wyllys has been a member of the Brazilian Chamber of Deputies since 2010. He is the first openly gay Brazilian member of Congress and a well-known and active supporter of the efforts of the lesbian, gay, bisexual, transgender and intersex (LGBTI) community to tackle LGBTI discrimination and violence.

The complainant claims that, since Mr. Wyllys was first elected to parliament, he has been seriously threatened on account of his political views and sexual orientation. This claim is borne out by the copies of threats and acts of intimidation made in 2016, 2017 and 2018 that are in the hands of the IPU. The IPU also has copies of several of the complaints made by Mr. Wyllys to the police and of his requests to the parliamentary authorities in 2013, 2016, 2017 and 2018. The complainant affirms that the threats against Mr. Wyllys were never properly investigated by the police. It also affirms that the threats have to be seen in the context of his continued harassment, denigration and defamation by conservative forces in Brazil.

In November 2018, the Inter-American Commission on Human Rights (IACHR) adopted precautionary measures in favour of Mr. Wyllys, asking the Brazilian State to take effective action to protect his right to life, as well as his and his family's physical integrity. According to the complainant, the IACHR's decision was not implemented.

Case BR14

Brazil: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): Male opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I (1) (b) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint(s): February 2019

Recent IPU decision(s): - - -

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): Hearing with the Brazilian delegation during the 141st IPU Assembly (October 2019)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: - - -
- Communication from the complainant (October 2019)
- Communication to the authorities: Letter addressed to the President of the IPU Group (September 2019)
- Communication to the complainant (October 2019)

In January 2019, Mr. Wyllys decided to give up his parliamentary seat and go into exile because of death threats, the alleged failure of the Brazilian authorities to offer adequate protection and take effective action to hold those responsible to account, and an increasingly hostile environment for vocal members and advocates of the LGBTI movement. In this regard, the complainant points out that, despite many earlier demands, Mr. Wyllys only received a security detail in 2018, but that the measure was not sufficient. In their response to the IACHR, the parliamentary authorities stressed that the Brazilian Chamber of Deputies has funds available, which could be used for security purposes, but that Mr. Wyllys did not submit any requests for the reimbursement of costs he could have made to arrange additional protection.

Another crucial event that brought on Mr. Wyllys' decision to leave the country and parliament was the assassination of Ms. Marielle Franco in March 2018. She was a local council member from the state that Mr. Wyllys represented in the Chamber of Deputies and a close friend of his. Like him, Ms. Franco vocally and actively supported better respect for the rights of the poor and for LGBTI rights. Two ex-police officers were arrested in March 2019 over their alleged involvement in this murder.

B. Decision

The Committee

Decides to recommend to the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union that it adopt the following decision:

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Considers* the complaint concerning the situation of Mr. Jean Wyllys, a member of the Brazilian Chamber of Deputies at the time of the threats made against him, to be admissible under the Procedure for the Examination and Treatment of Complaints and declares itself competent to examine the case;

2. *Thanks* the Brazilian delegation for meeting with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians and for the information provided at the 141st IPU Assembly; *notes* that the delegation stated that it was unaware of any specific threats against Mr. Wyllys and that his situation had to be seen against the backdrop of increased polarization between extreme left and right political movements in Brazil; *also notes* that the delegation mentioned the long history of tension between Mr. Wyllys and Mr. Jair Bolsonaro, who was then a fellow member of the Chamber of Deputies and is now the President of Brazil;

3. *Is deeply concerned* about the threats against and intimidation of Mr. Wyllys that led him to conclude that his life was in jeopardy and to abandon his seat in parliament; *is particularly concerned* that, in the absence of information to the contrary, his complaints to the relevant national authorities about these threats have not set in motion full and diligent investigations to identify and punish the culprits; *is also concerned* about the apparent slow reaction of the authorities to put in place a security arrangement for Mr. Wyllys and the allegation that the protection ultimately offered was not adequate; *wishes* to receive further details on this last point given the lack of clarity of the information on file;

4. *Calls on* the Brazilian authorities to do everything possible to hold to account those responsible for the threats against Mr. Wyllys; *considers* that the Brazilian Parliament, even though Mr. Wyllys is no longer a member, has a special interest in helping to ensure that justice is effectively done in this case; *calls on* parliament to use its oversight function fully and effectively for this purpose; *wishes* to be kept informed of progress made in the investigations;

5. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, other relevant national authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

6. *Requests* the Committee to continue examining this case and to it in due course.

Venezuela

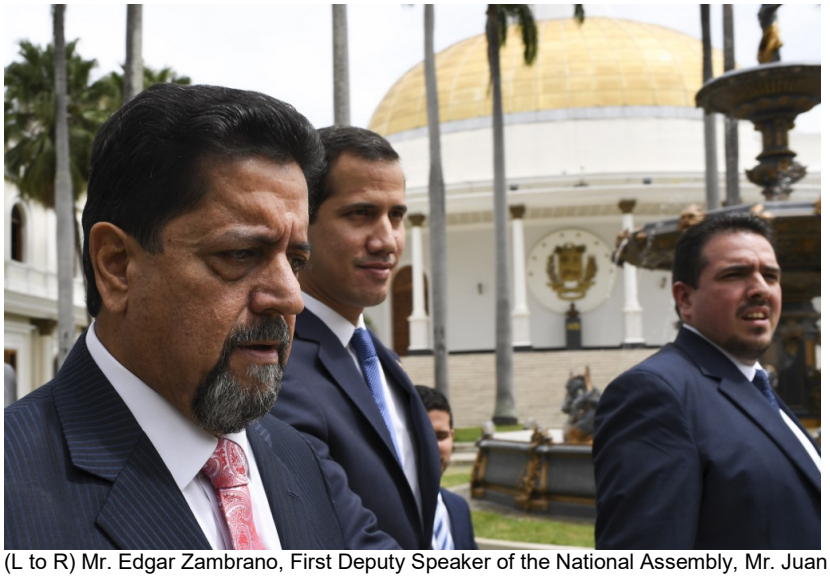

(L to R) Mr. Edgar Zambrano, First Deputy Speaker of the National Assembly, Mr. Juan Guadó, Speaker of the National Assembly, and Mr. Stalin González, Second Deputy Speaker of the National Assembly, arrive for a session of the National Assembly in Caracas on 24 September 2019 © Yuri Cortez/AFP

VEN-10 - Biagio Pilieri
VEN-11 - José Sánchez Montiel
VEN-12 - Hernán Claret Alemán
VEN13 - Richard Blanco
VEN16 - Julio Borges
VEN19 - Nora Bracho (Ms.)
VEN20 - Ismael Garcia
VEN22 - William Dávila
VEN24 - Nirma Guarulla (Ms.)
VEN25 - Julio Ygarza
VEN26 - Romel Guzamana
VEN27 - Rosmit Mantilla
VEN28 - Enzo Prieto
VEN29 - Gilberto Sojo
VEN30 - Gilber Caro
VEN31 - Luis Florido
VEN32 - Eudoro González
VEN33 - Jorge Millán
VEN34 - Armando Armas
VEN35 - Américo De Grazia
VEN36 - Luis Padilla
VEN37 - José Regnault
VEN38 - Dennis Fernández (Ms.)
VEN39 - Olivia Lozano (Ms.)
VEN40 - Delsa Solórzano (Ms.)
VEN41 - Robert Alcalá
VEN42 - Gaby Arellano (Ms.)
VEN43 - Carlos Bastardo
VEN44 - Marialbert Barrios (Ms.)
VEN45 - Amelia Belisario (Ms.)
VEN46 - Marco Bozo
VEN47 - José Brito
VEN48 - Yanet Fermin (Ms.)
VEN49 - Dinorah Figuera (Ms.)
VEN64 - Miguel Pizarro
VEN65 - Henry Ramos Allup
VEN66 - Juan Requesens
VEN67 - Luis E. Rondón
VEN68 - Bolivia Suárez (Ms.)
VEN69 - Carlos Valero
VEN70 - Milagro Valero (Ms.)
VEN71 - German Ferrer
VEN72 - Adriana d'Elia (Ms.)
VEN73 - Luis Lippa
VEN74 - Carlos Berrizbeitia
VEN75 – Manuela Bolivar
VEN-76 – Sergio Vergara
VEN-77 - Franklin Duarte
VEN-78 - Oscar Ronderos
VEN-79 - Mariela Magallanes
VEN-80 - Héctor Cordero
VEN-81 - José Mendoza
VEN-82 - Angel Caridad (Ms.)
VEN-83 - Larissa González (Ms.)
VEN-84 - Fernando Orozco
VEN-85 - Franco Casella
VEN-86 - Edgar Zambrano
VEN-87 - Juan Pablo García
VEN-88 - Cesar Cardenas
VEN-89 - Ramón Flores Carrillo
VEN-90 - José Gregorio Noriega
VEN-91 - María Beatriz Martínez (Ms.)
VEN-92 - María C. Mulino de Saavedra (Ms.)
VEN-93 - José Trujillo
VEN-94 - Marianela Fernández (Ms.)
VEN-95 - Juan Pablo Guanipa
VEN-96 - Luis Silva
VEN-97 - Eliezer Sirit (Ms.)

VEN50 - Winston Flores
VEN51 - Omar González
VEN52 - Stalin González
VEN53 - Juan Guaidó
VEN54 - Tomás Guanipa
VEN55 - José Guerra
VEN56 - Freddy Guevara
VEN57 - Rafael Guzmán
VEN58 - María G. Hernández (Ms.)
VEN59 - Piero Maroun
VEN60 - Juan A. Mejía
VEN61 - Julio Montoya
VEN62 - José M. Olivares
VEN63 - Carlos Paparoni
VEN-98 - Rosa Petit (Ms.)
VEN-99 - Alfonso Marquina
VEN-100 - Rachid Yasbek
VEN-101 - Oneida Guiaipe
VEN-102 - Jony Rahal
VEN-103 - Ylidio Abreu
VEN-104 - Emilio Fajardo
VEN-105 - Luis Loaiza
VEN-106 - Angel Alvarez
VEN-107 - Kerrins Mavares
VEN-108 - Gilmar Marquez
VEN-109 - José Simón Calzadilla
VEN-110 - José Gregorio Graterol
VEN-111 - José Gregorio Hernández

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Excessive delays
- ✓ Violation of the right to freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate
- ✓ Other violations: right to privacy

Case VEN-COLL-06

Venezuela: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): 96 opposition members of parliament (73 men and 23 women)

Qualified complainant(s): Section I (1)(c) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint(s): March 2017

Recent IPU decision(s): April 2019

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): Hearings with members of the governing and opposition parties at the 141th IPU Assembly (October 2019)

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (February 2019)
- Communication from the complainant: October 2019
- Communication addressed to the authorities: Letter to the President of Venezuela (July 2019)
- Communication addressed to the complainant: October 2019

A. Summary of the case

The case concerns credible and serious allegations of human rights violations affecting 96 parliamentarians from the coalition of the Democratic Unity Roundtable (MUD), against the backdrop of continuous efforts by Venezuela's executive and judicial authorities to undermine the functioning of the National Assembly and to usurp its powers. The MUD opposes President Maduro's Government and obtained a majority of seats in the National Assembly in the parliamentary elections of 6 December 2015.

On 30 December 2015, the Supreme Court ordered the suspension of four members of parliament, three of them from the MUD, following allegations of fraud. The National Assembly first decided to disregard the ruling, considering the allegations to be baseless, which led the Supreme Court to declare all of the Assembly's decisions null and void. Failing any effort to examine the alleged fraud, the members of parliament were finally sworn in at the National Assembly on 16 July 2018.

Since March 2017, almost all parliamentarians listed in the present case have been attacked or otherwise intimidated with impunity by law enforcement officers and/or pro-government officials and supporters during demonstrations and/or at their homes. Protests intensified in Venezuela after President Maduro announced the convening of a National Constituent Assembly – which was

subsequently elected on 30 July 2017 – to rewrite the Constitution, but which instead has since appropriated and exercised many of the constitutional functions assigned to the National Assembly, which has not received any government funding since August 2016.

Invoking *flagrante delicto*, Mr. Juan Requesens was arrested and detained on 7 August 2018 on accusations of involvement in the alleged assassination attempt on President Maduro three days earlier. There have been serious concerns about his treatment in detention and respect for due process. Nine other members of the National Assembly spent up to four years in detention in recent years and continue to be subject to reportedly politically motivated legal proceedings. The latest case concerns that of Deputy Speaker Mr. Edgar Zambrano, who was arrested on 8 May 2019 and detained in a military prison, reportedly in prolonged incommunicado detention, before being released on parole on 17 September this year. On 26 April 2019, Mr. Gilber Caro was arbitrarily arrested and detained a second time without any notification to his lawyers and family of his place of detention and the reasons for his arrest. He was released on 17 June 2019.

In 2017, six members of parliament had their passports confiscated arbitrarily in connection with their international parliamentary work. Six other members of parliament have since been barred from holding public office, including the current Speaker, Mr. Juan Guaidó, allegedly in the absence of any legal basis. Sixteen members of parliament have by now left Venezuela, sought protection in foreign embassies in Caracas or gone into hiding. As of September 2019, 24 parliamentarians have had their parliamentary immunity lifted by the National Constituent Assembly, in violation of the Constitution, which states that parliamentary immunity should be lifted by the National Assembly.

UN human rights reports in June 2018 and July 2019 documented extensively the attacks against political opponents, social activists and human rights defenders. The July 2019 report states that "Intelligence services (SEBIN and DGCIM) have been responsible for arbitrary detentions, ill-treatment and torture of political opponents and relatives. Armed *colectivos* contribute to this system by exercising social control in local communities and supporting security forces in repressing demonstrations and dissent". The report also refers to "a public rhetoric, including by high-level authorities, that constantly discredits and attacks those who criticize or oppose the Government. The political opposition … are frequently the targets of discourse labelling them as "traitors" and "destabilizing agents". This rhetoric is widely disseminated through pro-government media, such as the weekly TV programme *Con el Mazo Dando*, presented by the President of the National Constituent Assembly, Mr. Diosdado Cabello. Moreover, the report states that "successive laws and reforms have facilitated the criminalization of the opposition and of anyone critical of the Government through vague provisions, increased sanctions for acts that are guaranteed by the right of freedom of peaceful assembly, the use of military jurisdiction for civilians, and restrictions on NGOs to represent victims of human rights violations". The UN High Commissioner for Human Rights was invited for an official visit to Venezuela in June 2019, in the course of which agreement was reached on re-establishing an OHCHR presence in Caracas and for the Venezuelan authorities to implement certain human rights commitments. By early September 2019, 83 detainees whose detention the UN Working Group on Arbitrary Detention had qualified as arbitrary were released.

Presidential elections took place on 20 May 2018. The MUD announced in February 2018 that it would boycott the elections, considering the electoral system to be rigged in favour of President Maduro, who obtained the most votes in elections that were widely criticized for failing to be free and fair. President Maduro was sworn in on 10 January 2019 for a second term.

On 15 January 2019, the National Assembly invoked the country's Constitution to declare the illegitimacy of President Maduro and declared the presidency to be vacant. On 23 January 2019, Mr. Guaidó publicly stated that, in conformity with the Constitution, he was ready to take on the interim presidency of Venezuela until free and fair elections were held, which decision was immediately endorsed by the National Assembly. Many countries in the Americas, including the United States and several members of the European Union, have since recognized Mr. Guaidó as President of Venezuela, which recognition is strongly opposed by several other countries from and outside the region, including China, Cuba, the Islamic Republic of Iran, the Russian Federation and Turkey.

On 29 January 2019, the Supreme Court launched an investigation into Mr. Guaidó, accusing him of being responsible for the commission of crimes that go against the constitutional order. On 30 April

2019, Mr. Guaidó called for the armed forces to defect and defy the Government. His attempt failed and since then 18 parliamentarians have been facing legal action for their alleged involvement in the event.

Outside mediation efforts between the Government and opposition parties have thus far failed and were last suspended mid-September 2019. At that same time, the Government struck a six-point deal with small opposition parties outside of the MUD. This deal stipulates the return of the *Bloque de la Patria*, the coalition of governing parties, to the National Assembly and discussions on the release of certain detainees and the composition of the National Electoral Council. According to the *Bloque de la Patria*, their return to the National Assembly does not mean, however, that the latter is now seen to be acting within the boundaries of the Constitution.

Longstanding efforts since 2013 to send a delegation of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP) to Venezuela have failed in the absence of clear and decisive cooperation from the Government to welcome and work with the delegation. In October 2018, the IPU governing bodies decided that the mission would be of a joint nature, comprising members of the IPU Executive Committee and the CHRP and focusing on both the larger political matters at stake in the Venezuelan crisis and the specific concerns expressed by the CHRP.

B. Decision

The Committee,

Decides to recommend to the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union that it adopt the following decision:

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that during the 141st IPU Assembly the Committee on the Human Rights of Parliamentarians met separately with a member of the National Assembly belonging to the MUD and with a member of the *Bloque de la Patria* parliamentary group;

2. *Is alarmed* at the multiple and detailed reports received since the last IPU Assembly in April 2019 showing record numbers of reprisals against opposition parliamentarians, with a total of 96 of them having now been targeted, up from 61 previously;

3. *Is disturbed* that these actions are part of an ever more systematic and widespread pattern of harassment of opposition members aimed at stopping them from carrying out their work; *is deeply concerned* that part of this intimidation appears to be directly inspired or instigated by high-ranking members of the main governing party; *points*, by way of illustration, to the situation of the Vice-President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, who was falsely accused by a high-ranking government official, has faced all kinds of intimidation, and faces great difficulties when leaving and returning to Venezuela;

4. *Urges* the authorities to stop immediately all forms of harassment against members of the National Assembly, to ensure that all relevant state authorities respect their human rights and parliamentary immunity, and to fully investigate and establish accountability for previously reported violations of their rights; *requests* the relevant authorities to provide information urgently on steps taken to this end;

5. *Remains deeply concerned* about the continued detention of Mr. Juan Requesens, all the more so in light of the total disregard for his parliamentary immunity, the very serious indications that he may have been drugged to testify against himself, the fact that he is still kept at the headquarters of the National Bolivarian Intelligence Service, and the poor conditions in which he is allegedly being held, with very limited, if any, contact with his family; *calls on* the authorities to release him forthwith and to pursue the charges against him only if there is credible and convincing evidence of criminal responsibility;

6. *Calls on* the *Bloque de la Patria*, now that it has returned to the National Assembly, to do everything possible to help ensure that the National Assembly and its members can carry out their work freely and with the necessary resources, and that their deliberations and decisions are fully respected and implemented; *considers* in this regard that the original argument that the Supreme Court invoked in 2015 for ruling that the National Assembly was acting outside the law cannot stand, for the mere reason that the allegations of fraud that gave rise to this ruling were never investigated;

7. *Deeply regrets* that the Government of Venezuela has still failed to offer any assurances in writing that the long-proposed IPU mission to Venezuela can finally take place; *notes* that the member of the *Bloque de la Patria* parliamentary group stated to the Committee on the Human Rights of Parliamentarians that the mission would be welcome and that he would do everything possible to make it happen; *remains convinced* that such a mission could help address the concerns at hand; *requests once again*, therefore, the Secretary General to work with the parliamentary and executive authorities of Venezuela with a view to the mission taking place as soon as possible on the basis of a written official communication on their part that guarantees that it can take place in the conditions required for it to be effective;

8. *Reaffirms* its view that the issues in the cases at hand are part of the larger political crisis in Venezuela, which can only be solved through political dialogue and by the Venezuelans themselves; *calls once again on* all sides to act in good faith and to commit fully to political dialogue, with the assistance of external mediation that is acceptable to all sides; *reaffirms* the IPU's readiness to assist in these efforts; and *requests* the relevant authorities to provide further official information on how this assistance can best be provided;

9. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

10. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Mongolia

© Zorig Foundation

MNG01 - Zorig Sanjasuuren

Alleged human rights violations

- ✓ Murder
- ✓ Impunity

A. Summary of the case

Mr. Zorig Sanjasuuren ("Mr. Zorig") was assassinated on 2 October 1998. Regarded by many as the father of the democratic movement in Mongolia in the 1990s, Mr. Zorig was a member of parliament and acting Minister of Infrastructure at the time and was being considered as a candidate for the position of Prime Minister on the day he was killed.

Between 2015 and 2017, three suspects were identified, arrested, expeditiously tried and sentenced based on classified evidence, during trials held behind closed doors. Several reports indicated that the suspects were allegedly tortured to make false confessions and framed by the intelligence services. The murder of Mr. Zorig is widely believed to have been a political assassination that was covered up. The investigation into the masterminds of his murder is still open and has not yielded any results yet.

Despite the governmental declassification order of the files relating to the Zorig case in December 2017, the lack of transparency is still prevalent as the court verdicts have remained inaccessible.

Since the submission of the complaint 20 years ago, the Committee undertook three fact-finding missions to Mongolia at crucial phases of the case. In June 2019, the Committee returned to Mongolia following the invitation of the parliamentary authorities and was updated on the important developments in the case, in particular the release of a video in March 2019 showing the torture and ill-treatment of two of the convicts, Ms. Chimgee and Mr. Sodnomdarjaa, as well as

Case MNG01

Mongolia: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): Male parliamentarian of the majority

Qualified complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint(s): October 2000, March 2001, September 2015

Recent IPU decision: April 2019

IPU mission(s): August 2001, September 2015, September 2017, June 2019

Recent Committee hearing(s): Hearing with the delegation of Mongolia at the 141st IPU Assembly (October 2019)

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letters from the Deputy Speaker of the State Great Hural and the Chairperson of the *Ad Hoc* Committee (October 2019);
- Communications from the complainant: October 2019
- Communications addressed to the authorities: Letters addressed to the Deputy Speaker of the State Great and the Chairperson of the *Ad Hoc* Committee (October 2019)
- Communication addressed to the complainant: October 2019

the establishment of a parliamentary *ad hoc* committee on the case of Mr. Zorig. The two convicts in question were transferred to the prison hospital as a result of the video and a criminal case was opened against intelligence and law enforcement officials allegedly responsible for torturing them. Nevertheless, they are still held in detention.

As part of its findings, the delegation welcomed the establishment of an *ad hoc* committee on the Zorig case (the *Ad Hoc* Committee), in line with the IPU Committee's recommendations. It also welcomed the opportunity to meet with the three convicts, as well as to watch the video tape released showing alleged acts of torture and ill-treatment. However, the delegation failed to understand the reasons preventing the immediate release of Ms. Chimgee and Mr. Sodnomdarjaa given the recent turn of events.

Decision

The Committee,

Decides to recommend to the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union that it adopt the following decision:

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Mongolian authorities, in particular the parliamentary authorities, for their cooperation during the recent mission by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to Mongolia and for facilitating its smooth conduct, including the meetings with the three convicts in prison; *thanks* the Mongolian delegation to the 141st IPU Assembly for meeting with the Committee;

2. *Fully endorses* the findings and recommendations contained in the mission report;

3. *Welcomes* the establishment of the parliamentary *Ad Hoc* Committee on the Zorig case, in line with the longstanding IPU recommendation; *regrets* nevertheless its limited role in ensuring due process in the ongoing investigation into the masterminds and in addressing the misgivings about the judicial proceedings against the three convicts; *hopes* that its role will be strengthened; and *wishes* to be kept informed on a regular basis of its work and of any new developments related to the case;

4. *Is pleased* that the *Ad Hoc* Committee fully supports the mission report's findings and recommendations; *is deeply concerned*, however, that members of the *Ad Hoc* Committee are now reportedly subject to several criminal cases and harassment campaigns for having revealed information about the Zorig case that should be accessible to the public at large; *fails to understand* in this regard that, despite the declassification order of 2017, the court verdicts may have been reclassified because of the ongoing investigation into the case of the torture of the two convicts; *believes* that these steps underscore that, far from truly advancing towards genuine openness and transparency, the authorities are bent on prolonging the secrecy that has dominated the case of Mr. Zorig;

5. *Considers* that any further delays in establishing the identity of those responsible for murdering Mr. Zorig, including the masterminds, are unacceptable; *firmly reiterates* that, as long as the court verdicts remain inaccessible to the public and that those with an interest in seeing justice prevail do not feel free to speak publicly about the case of Mr. Zorig, the lack of transparency continues to undermine the pursuit of justice in this case; *renews its calls* for the authorities to provide copies of the court verdicts to all relevant parties, including the *Ad Hoc* Committee on the Zorig case; *urges* the authorities to allow all stakeholders, in particular the *Ad Hoc* Committee, to carry out their work without fear of reprisals;

6. *Urges* the relevant authorities to release Ms. Chimgee and Mr. Sodnomdarjaa promptly, regardless of the outcome of the proceedings in the torture case, and to seriously consider abandoning the legal proceedings against them unless there is clear evidence pointing to their responsibility, while ensuring that the people responsible for their wrongful conviction are held to

account; *underlines* that the video watched by the delegation during its mission, combined with the testimonies of the three convicts, as well as evidence indicating that the convicts were framed by intelligence officers on the basis of fabricated evidence and forced confessions, are all compelling elements to justify their immediate release and to award compensation to Ms. Chimgee and Mr. Sodnomdarjaa for the miscarriage of justice and the torture they endured; *firmly believes* that the mere fact that the authorities might not have detained and convicted the right persons demonstrates that they have not fulfilled their obligations to shed light on the true perpetrators of the crime;

7. *Recalls* that the case has long been used as a political bargaining chip by all political parties; *reiterates* that its resolution should remain a priority; and *expresses* the hope that at last justice will be done, and seen to be done, in the Zorig case;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Turkey

Pictures of Selahattin Demirtas and Figen Yuksekdag, jailed leaders of the pro-Kurdish opposition People's Democratic Party (HDP), are seen on a flag as supporters of the HDP and the 'Hayir' ('No') campaign attend a rally on 8 April 2017 in Istanbul about the referendum held on 16 April 2017, in which Turkey voted on whether to change the current parliamentary system into an executive presidency.
©YASIN AKGUL / AFP

TUR-69 - Gülser Yildirim (Ms.)
TUR-70 - Selma Irmak (Ms.)
TUR-71 - Faysal Sariyildiz
TUR-73 - Kemal Aktas
TUR-75 - Bedia Özgökçe Ertan (Ms.)
TUR-76 - Besime Konca (Ms.)
TUR-77 - Burcu Çelik Özkan (Ms.)
TUR-78 - Çağlar Demirel (Ms.)
TUR-79 - Dilek Öcalan (Ms.)
TUR-80 - Dilan Dirayet Taşdemir (Ms.)
TUR-81 - Feleknas Uca (Ms.)
TUR-82 - Figen Yüksekdağ (Ms.)
TUR-83 - Filiz Kerestecioğlu (Ms.)
TUR-84 - Hüda Kaya (Ms.)
TUR-85 - Leyla Birlik (Ms.)
TUR-86 - Leyla Zana (Ms.)
TUR-87 - Meral Daniş Beştaş (Ms.)
TUR-88 - Mizgin Irgat (Ms.)
TUR-89 - Nursel Aydoğan (Ms.)
TUR-90 - Pervin Buldan (Ms.)
TUR-91 - Saadet Becerikli (Ms.)
TUR-92 - Sibel Yiğitalp (Ms.)
TUR-93 - Tuğba Hezer Öztürk (Ms.)
TUR-94 - Abdullah Zeydan
TUR-95 - Adem Geveri
TUR-96 - Ahmet Yildirim
TUR-97 - Ali Atalan
TUR-98 - Alican Önlü
TUR-99 - Altan Tan
TUR-100 - Ayhan Bilgen
TUR-101 - Behçet Yildirim
TUR-102 - Berdan Öztürk
TUR-105 - Erol Dora
TUR-106 - Ertuğrul Kürkcü
TUR-107 - Ferhat Encü
TUR-108 - Hişyar Özsoy
TUR-109 - Idris Baluken
TUR-110 - Imam Taşçier
TUR-111 - Kadri Yildirim
TUR-112 - Lezgin Botan
TUR-113 - Mehmet Ali Aslan
TUR-114 - Mehmet Emin Adiyaman
TUR-115 - Nadir Yildirim
TUR-116 - Nihat Akdoğan
TUR-118 - Osman Baydemir
TUR-119 - Selahattin Demirtaş
TUR-120 - Sirri Süreyya Önder
TUR-121 - Ziya Pir
TUR-122 - Mithat Sancar
TUR-123 - Mahmut Toğrul
TUR-124 - Aycan Irmez (Ms.)
TUR-125 - Ayşe Acar Başaran (Ms.)
TUR-126 - Garo Paylan
TUR-128 - Aysel Tugluk (Ms.)
TUR-129 - Sebahat Tuncel (Ms.)
TUR-130 - Leyla Guven (Ms.)
TUR-131 - Ayşe Sürücü (Ms.)

Alleged human rights violations

- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings and excessive delays
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Ill-treatment
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate

Case TUR-COLL-02

Turkey: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 57 individuals
(17 parliamentarians and 40 former members of parliament, all members of the opposition (30 men and 27 women)

Qualified complainant(s): Section I (1) (c) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: June 2016

Recent IPU decision: April 2019

IPU mission: June 2019

Recent Committee hearing: Hearing with the Turkish delegation and the complainant at the 141st IPU Assembly (October 2019)

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Responses from the President of the Turkish IPU Group and the Government of Turkey to the Joint Meeting of the Executive Committee and Committee on the Human Rights of Parliamentarians about the mission report (October 2019);
- Communication from the complainant (October 2019);
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the Turkish Parliament (September 2019);
- Communication to the complainant (October 2019).

A. Summary of the case

Over 600 criminal and terrorism charges have been brought against the members of parliament of the People's Democratic Party (HDP) since 15 December 2015, when the Constitution was amended to authorize the wholesale lifting of parliamentary immunity. As a result, hundreds of trial proceedings are ongoing throughout the country against HDP parliamentarians and former parliamentarians. They are being tried on terrorism-related charges and charges of defamation of the President, Government or State of Turkey. Some of them also face older charges in relation to the KCK first-instance trial that has been ongoing for more than eight years, while others face more recent charges. In these cases, their parliamentary immunity was allegedly not lifted.

Since 2018, 29 current and former parliamentarians have been sentenced to terms of imprisonment. Eight current and former parliamentarians are either in pretrial detention or serving prison sentences, including the former HDP co-chairs, Mr. Selahattin Demirtaş and Ms. Figen Yüksekdağ. Others have gone into exile.

According to the complainant, the charges against HDP members of parliament are groundless and violate their rights to freedom of expression, assembly and association. The complainant claims that the evidence adduced to support the charges against the members of parliament relates to public statements, rallies and other peaceful political activities carried out in furtherance of their parliamentary duties and political party programme. Such activities include mediating between the PKK and the Turkish Government as part of the peace process between 2013 and 2015, publicly advocating political autonomy, and criticizing the policies of President Erdoğan in relation to the current conflict in south-eastern Turkey and at the border with Syria (including denouncing the alleged crimes committed by the Turkish security forces in that context). The complainant alleges that such statements, rallies and activities did not constitute any offence, and that they fall under the clear scope and protection of the fundamental rights of members of parliament.

An IPU trial observer attended and reported on one court hearing in the case of Mr. Demirtaş in December 2017, and several hearings held in 2017 and 2018 in criminal proceedings against former HDP co-Chair Ms. Yüksekdağ. Having reviewed a translation of the allegedly incriminating statements made by Ms. Yüksekdağ, the IPU trial observer found that the prosecution's evidence put forward against Ms. Yüksekdağ "appears to fall squarely within her legitimate right to express her opinions, discharging her duty to draw attention to the concerns of those she represents". The report concluded that the prospects of Ms. Yüksekdağ and Mr. Demirtaş receiving fair trials were remote and that the political nature of both prosecutions was evident. The observer recommended that the IPU stand in solidarity with the former members of parliament and remain informed by continuing to observe proceedings as much as possible.

A 2018 internal IPU review of 12 court decisions issued against HDP members reached similar conclusions. It concluded that the judiciary in Turkey, from the first instance courts to the Constitutional Court, completely disregarded the case law of the European Court of Human Rights and the main judgment of the Turkish Constitutional Court in relation to freedom of expression when evaluating whether an expression constituted incitement to violence or one of the other crimes the members of parliament were charged with. The review found that the courts presumed guilt and applied harsher restrictions and punishments to the members of parliament because of their particular duties and influence, contrary to the special protection afforded under international law to political expression by public and political figures. The review further found that the interpretation of anti-terror laws by Turkish courts was arbitrary and unforeseeable. Similar speeches and acts were interpreted completely differently by different courts; sometimes interpretations were different in the same decision by the same court.

The Turkish authorities firmly deny all these allegations. To justify the legality of the measures taken, they have invoked the independence of the judiciary, the need to respond to security and terrorism threats, and legislation adopted under the state of emergency. They have provided detailed information on parliament's May 2016 "provisional constitutional amendment" on parliamentary immunity, which has been used to prosecute parliamentarians from all parties. They have asserted that there is no "HDP witch-hunt" in Turkey; that women parliamentarians are not being specifically targeted; that there is no Kurdish issue in Turkey and no current conflict in south-eastern Turkey; but that Turkey is facing a terrorism issue at multiple levels involving the PKK and its "extensions"; that the HDP has never publicly denounced the violent activities of the PKK; that HDP members, including members of parliament, have made many statements in support of the PKK and their "extensions"; that HDP members have attended funerals of PKK suicide bombers and called for people to take to the streets, which has resulted in violent incidents with civilian casualties; that this does not fall within the acceptable limits of freedom of expression; that the constitutional court has reached such conclusions in several cases and, in other cases, domestic remedies have not yet been exhausted; and that the independence of the judiciary and the rule of law in Turkey must be respected.

After lengthy consultations with the Turkish authorities, an IPU delegation comprising members of the IPU Executive Committee and the Committee on the Human Rights of Parliamentarians went to Turkey in June 2019 to obtain first-hand information on the issues that have arisen in this case, as well as on the general political and security situation in Turkey. The Turkish authorities provided extensive comments on the report, explicitly rejecting several of the report's findings and recommendations (Turkey's comments are annexed to the mission report). Since the mission, the Turkish authorities have also provided extensive information on the legal status of and grounds invoked in many of the criminal proceedings against current and former HDP parliamentarians. The complainant has also commented on the mission report and, with the exception of some points, largely agrees with the IPU delegation's assessment and recommendations.

B. Decision

The Committee

Decides to recommend to the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union that it adopt the following decision:

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Turkish authorities for their extensive efforts to receive the IPU delegation and to allow it to fulfil its mandate, including by facilitating a visit to south-eastern Turkey; *regrets* nevertheless that the delegation was not allowed to meet with the current and former parliamentarians in detention; *considers* in this regard that the Ministry of Justice could have shown more flexibility to facilitate prison visits;

2. *Also thanks* the Turkish Government and the President of the Turkish IPU Group for their detailed comments on the mission report, as well as the complainant for its observations;

3. *Further thanks* the IPU delegation for carrying out the mission and for its report; and *fully endorses* its findings and recommendations;

4. *Considers* in this regard that the extensive comments from the Turkish authorities do not dispel the serious concerns in the mission report about the systematic affirmation by the Turkish authorities that the HDP, a legally authorized political party in Turkey, and the PKK are one and the same, or at least working closely together, and about the multiple criminal proceedings that have been – and continue to be – brought as a result of this assertion against current and former HDP parliamentarians;

5. *Reaffirms* its views that parliamentarians are not above the law and should not be shielded from prosecution if they directly commit or incite violence, or are in any other way involved in the commission of crimes; *considers*, however, that it has yet to receive information from the Turkish authorities that clearly points to concrete and convincing evidence to sustain the serious terrorism charges brought against the current and former parliamentarians; *notes* in this regard that the extensive information provided most recently by the authorities, except for a casual reference to specific incidents, does not provide details on the facts that form the basis of the charges laid against those being prosecuted; *understands* that it may be difficult to make these details available for all the cases at hand, but nevertheless hopes that the Turkish authorities can provide as much information as possible; *appreciates* in this regard the commitment made by the President of the Turkish IPU Group;

6. *Remains concerned* in the meantime that the information currently on file, particularly several court decisions and their analysis, confirms that HDP parliamentarians have been charged and convicted primarily for making critical public statements, issuing tweets, participating in organizing or calling for rallies and protests, and conducting political activities in furtherance of their parliamentary duties and political party programme, such as mediating between the PKK and the Turkish Government as part of the peace process between 2013 and 2015, publicly advocating political autonomy, and criticizing the policies of President Erdoğan in relation to the current conflict in south-eastern Turkey;

7. *Considers* that the prosecution for these statements and activities, despite their critical content and occasional harsh tone, runs counter to the parliamentarians' rights to freedom of expression, peaceful assembly and association, all of which should have been protected by Turkey; *points out* in this regard that several current and former HDP parliamentarians have been prosecuted or sentenced to hefty prison terms for insulting the President, Government or State of Turkey, contrary to the jurisprudence of the European Court of Human Rights and the UN Human Rights Committee; *considers* that the prosecution of the HDP parliamentarians has to be seen in the context of the concerns expressed in the mission report about the independence of the judiciary in Turkey;

8. *Is convinced*, in light of the aforesaid considerations, that the Turkish authorities need to take more decisive action to ensure that current national legislation and its application are in line with international and regional standards on freedom of expression, assembly and association, and on the independence of the judiciary, as well as to ensure that ongoing criminal proceedings are freshly and critically reviewed with this perspective in mind; *looks forward* to hearing about concrete steps taken to this end;

9. *Notes* that the Turkish authorities have requested the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to close several cases, arguing that the current and former parliamentarians concerned are no longer being prosecuted and that the complainant is contesting that their prosecution has been terminated; *sincerely hopes* that the Committee will soon receive clarity on these matters so that it can fully review these files and make appropriate recommendations;

10. *Requests* the Committee to explore further options to attend ongoing trial proceedings in the cases at hand; *trusts* that the Turkish authorities will grant unrestricted access to international

observers to these proceedings, it being understood that it should be quite feasible for the authorities to do so, including by providing a larger court room, if need be, and without having to compromise on any security requirements;

11. *Renews its call* on all IPU Member Parliaments to take concrete actions in support of the urgent resolution of the Turkish cases, including by considering the dispatch of trial observers; *requests* Member Parliaments to keep the IPU informed of the outcome of their initiatives;

12. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

13. *Requests* the Committee to continue examining these cases and to report back to it in due course.

Libya

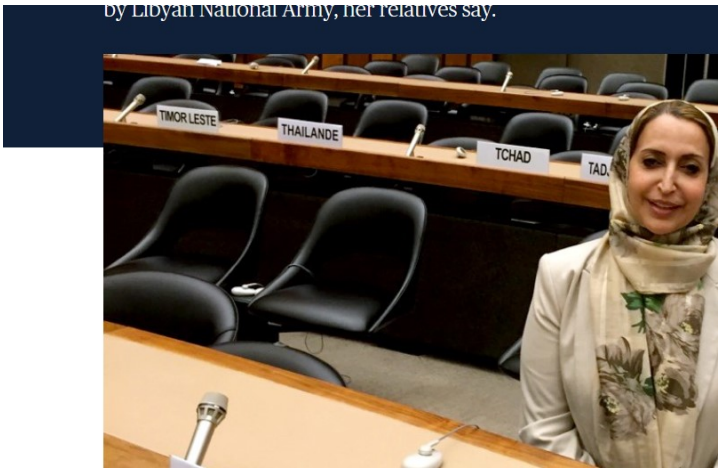

© Courtesy of the Sergiwa Family.

LBY-01 – Seham Sergiwa

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity

A. Summary of the case

Ms. Seham Sergiwa was abducted from her home on 17 July 2019. According to the complainant, masked armed men raided her house, wounding her husband and one of her sons as they captured her. The complainant claims that the abductors are members of the 106th Brigade of the Libyan National Army led by Mr. Khalifa Haftar, an assertion based on the *modus operandi* of the abductors and the SUV vehicles used. Moreover, following her abduction, the message "the army is a red line not to be crossed" was spray-painted across Ms. Sergiwa's house. There is growing concern about her fate in the absence of any signs of life since her abduction.

The complainant alleged that the abduction of Ms. Sergiwa was in response to her political stance against the military operations in Tripoli, as she was taken from her home shortly after she gave an interview criticizing the military offensive and calling for an end to the bloodshed.

On 18 July 2019, the House of Representatives in Tobruk issued a statement "strongly condemning the abduction of Ms. Sergiwa by unknown individuals", and "called upon the Ministry of the Interior, as well as all the security forces, to scale up their efforts to find Ms. Sergiwa, ensure her prompt release and hold to account those responsible for her abduction". The first and second Deputy Speakers of the House of Representatives told the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians on 13 October 2019 that the Minister of the Interior of the interim government in eastern Libya had said that terrorist groups may be

Case LBY-01

Libya: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): female, independent member of the House of Representatives

Qualified complainant(s): Section I 1(a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: July 2019

Recent IPU decision: - - -

Recent IPU Missions: - - -

Recent Committee hearings: Hearing with the delegation of Libya at the 141st Assembly (October 2019)

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letter from the Speaker of the House of Representatives: (September 2019)
- Communications from the complainant: July 2019
- Communications addressed to the authorities: Letter addressed to the Speaker of the House of Representatives (August 2019)
- Communication addressed to the complainant: July and September 2019

responsible for the abduction of Ms. Sergiwa, that the House of Representatives continued to monitor the case, which was still under investigation, and that it could well be that Ms. Sergiwa would turn up alive.

B. Decision

The Committee,

Decides to recommend to the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union that it adopt the following decision:

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Considers* the complaint concerning the situation of Ms. Sergiwa, a member of the House of Representatives at the time of her abduction, to be admissible under the Committee's Procedure for the Examination and Treatment of Complaints and declares itself competent to examine the case;

2. *Thanks* the first and second Deputy Speakers of the House of Representatives for meeting with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians and for the information provided at the 141st IPU Assembly; *regrets* nevertheless the lack of information provided by the delegation regarding the current situation of Ms. Sergiwa;

3. *Is shocked* that a member of parliament was brutally abducted from her home during a violent attack against her and members of her family and that, despite the fact that her alleged abductors vandalized and tagged her house with a clearly threatening message and other indications hinting at their identity, the relevant authorities have still not been able to provide information on the attackers or her whereabouts; *is deeply concerned* about the serious allegation that Ms. Sergiwa's abduction came in response to the legitimate exercise of her parliamentary mandate and freedom of opinion;

4. *Is aware of* the formidable security challenges faced by the Libyan authorities; *considers* nevertheless that impunity poses a serious threat not only to parliamentarians but also to the people they represent, and that the State of Libya is duty-bound to do everything possible to find Ms. Sergiwa and to ensure that this attack will not remain unpunished and that the perpetrators will be held to account;

5. *Urges* the authorities, in particular the Ministry of the Interior and the House of Representatives, to ensure that all measures are taken to investigate the abduction of Ms. Sergiwa diligently and thoroughly in order to locate her; *stresses* in this regard that time is of the essence, as every further day without any sign of Ms. Sergiwa lessens the chances of finding her alive; *calls* on the House of Representatives, as the guardian of the human rights of parliamentarians, to monitor more forcefully the investigation and to require clear answers from the government authorities about the status of the investigation and the likely identity of the perpetrators;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Decides* to continue examining this case.

Yemen

Yemeni members of parliament vote in Sana'a on 24 June 2000 to approve the 12 June border accord signed with Saudi Arabia. © Khaled Fazaa/AFP

YEM09 - Abd Al-Hameed Saif Al-Batra'
YEM-10 - Insaf Ali Mohamed Mayou
YEM-11 - Ja'abal Mohamed Salem Mohsin Ta'iman
YEM-12 - Abd Al-Rahman Ibrahim Abdah Nashtan
YEM-13 - Abd Al-Khalek Abd Al-Hafed Ben Shihoun
YEM-14 - Abd Al-Khalek Abdah Ahmad Al-Barkani
YEM-15 - Mohamed Qasem Mohamed Al-Naqib
YEM-16 - Mohamed Maqbal Ali Hasan Al-Hamiri
YEM-17 - Mafdal Ismail Al-Abara
YEM-18 - Haza' Saad Mathar Yahya Al-Masouri
YEM-19 - Amine Mohamed Al-Saloui
YEM-20 - Abd Al-Rahman Hasin Ali Al-A'shbi
YEM-21 - Abd Al-Aziz Ahmad Ali Mohamed Ja'bari
YEM-22 - Abd Al-Wahab Mahmoud Ali Ma'wadah
YEM-23 - Ali Hasin Naser Ahmad Al-A'nsi
YEM-24 - Ali Mohamed Ahmad Al-Ma'mari
YEM-25 - Ali Masaad Al-Lahbi
YEM-26 - Mohamed Rashad Mohamed Ali Al-Alimi
YEM-27 - Mohamed Saif Abd Al-Latif Hosam Al-Shamiri
YEM-28 - Mohamed Ali Salem Al-Shadadi
YEM-29 - Sakhr Ahmad Abas Ahmad Al-Wajih
YEM-30 - Mohamed Naser Malhi Al-Hazami Al-Idrissi
YEM-31 - Najib Said Ghanem Saleh Al-Dab'i
YEM-32 - Ibrahim Ahmad Al-Mazlam
YEM-33 - Ahmad Yahya Mohamed Ali Al-Haj
YEM-34 - Bakil Naji Abd Allah Al-Soufi
YEM-35 - Rabish Ali Wahban Ahsan Al-Ali
YEM-36 - Zayd Ali Al-Shami
YEM-37 - Soultan Hazam Al-Atwani
YEM-38 - Soultan Said Abd Allah Yahya Al-Barkani
YEM-39 - Samir Khayri Mohamed Ali Reda
YEM-40 - Sadeq Qasem Mohamad Qaed Al-Ba'dani
YEM-41 - Saleh Abd Allah Ali Qasem Al-Sanbani
YEM-42 - Saleh Ali Farid Al-Barhami
YEM-43 - Saleh Farid Mohsin Al-Awlaqi
YEM-44 - Aref Ahmad Al-Sabri
YEM-45 - Abd Allah Mohsin Ahmad Abd Allah Al-Ajr
YEM-46 - Abd Al-Karim Sharaf Mohsin Shiban
YEM-47 - Abd Allah Ali Al-Khalaki
YEM-48 - Abd Allah Mohamed Saleh Mohamed Al-Maqtari
YEM-49 - Abd Al-Malak Abd Allah Hasan Saleh Al-Qosous
YEM-50 - Abdah Mohamed Hasin Al-Hudhaifi Al-Jaradi
YEM-51 - Ali Ahmad Mohamed Saleh Al-Amrani
YEM-52 - Ali Qaed Sultan Al-Wafi
YEM-53 - Awad Mohamad Abd Allah Al-Awlaqi
YEM-54 - Fouad Abid Said Waked
YEM-55 - Mohamad Thabet Mohamad Ali Al-Asli
YEM-56 - Mohamad Mohamed Ahmad Mansour
YEM-57 - Mansour Ali Yahya Maflah Al-Hanq
YEM-58 - Nasr Zayd Mahi Al-Din
YEM-59 - Hiba Allah Ali Saghir Sharim
YEM-60 - Abd Allah Saad Sharaf Abas Al-Namani
YEM-61 - Abd Al-Razaq Maslah Al-Hijri
YEM-62 - Abd Al-Karim Ahmad Yahya Al-Sinissi
YEM-63 - Abd Al-Karim Mohamed Mach'ouf Al-Aslami
YEM-64 - Abd Al-Aziz Abd Al-Jabar Ghaleb Dabwan
YEM-65 - Othman Hasin Fayed Majli
YEM-66 - Fathi Tawfiq Abd Al-Rahim Mathar
YEM-67 - Mohsin Ali Omar Baserah
YEM-68 - Isaac Al'Qa'hm
YEM-69 - Ali Hassan Ahmad Jilan
YEM-70 - Ibrahim Chouaib Mohamed Al-Facheq
YEM-71 - Amine Ali Mohamed Al-Akimi
YEM-72 - Hamid Abd-Allah Saghir Ahmad Al-Jabarati
YEM-73 - Zakaria Said Mohamed Al-Zekri
YEM-74 - Chawqi Al-Raqib Chaman Al-Qadi
YEM-75 - Saghir Hamoud Aziz Al-Sifani
YEM-76 - Mohamed Naji Abd Al-Aziz Al-Shayef
YEM-77 - Hashem Abd Allah Hasin Al-Ahmar

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate

Case YEM-COLL-01

Yemen: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): 69 male opposition members of parliament

Qualified complainant(s): Section I (1) (a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: May 2019

Recent IPU decision: - - -

IPU mission: - - -

Recent Committee hearings: Hearing with the delegation of Yemen at the 141st Assembly (October 2019)

- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the House of Representatives (October 2019)
- Communication from the complainants (May 2019)
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker and Deputy Speaker of the House of Representatives (September 2019)
- Communication addressed to the complainant: June 2019

A. Summary of the case

This case concerns 69 members of the Yemeni Parliament, all elected during the 2003 parliamentary elections for a six-year term and who remain members of parliament in accordance with the Yemeni Constitution. Starting in 2014, they have been allegedly subjected to various human rights violations, including attempted murder, abduction, arbitrary detention and property destruction.

Since the beginning of the political crisis in 2011 and the outbreak of the war in Yemen in 2015, two different factions claim to embody the Yemeni Parliament: the parliament in Sana'a in the territories under the control of the Houthi militia and the parliamentarians who fled Sana'a and belong to the internationally recognized government of President Abdrabbuh Mansur Hadi. The present case concerns members of parliament who fled Sana'a and neighbouring governorates that are under the control of the Houthi militia.

The complainants allege that the violations have been committed by the Houthis, and took place in different governorates in Yemen, including Sana'a and other parts of Yemen under the control of the internationally recognized government. According to the complainants, the Houthis control the parliament in Sana'a. They affirm that, due to the violations and security situation, 22 out of the 69 parliamentarians are now in exile.

The parliamentary authorities based in Sana'a provided written information in October 2019 on the cases of several parliamentarians included in the complaint. The authorities indicated that several of the violations mentioned took place within governorates under the control of the internationally recognized government in Aden. According to the complainants, these violations were the result of Houthi attacks. In their written response, the Sana'a parliamentary authorities did not provide substantial information on each violation, particularly on the steps taken to help identify and hold to account the alleged culprits. In this regard, the complainants are unanimous in their affirmation that the Houthi security forces are responsible. There are cases in which relatives of parliamentarians currently living abroad have been arrested and detained. The Sana'a parliamentary authorities reported that they had contacted the relevant authorities, which had led to the release of the members of parliament's relatives. Nonetheless, the authorities have not provided detailed information regarding these cases.

On 10 September 2019, the Sana'a-based parliament reportedly lifted the parliamentary immunity of 35 of the 69 parliamentarians included in this case to pave the way for the Sana'a-based courts to prosecute them on treason charges punishable by death.

B. Decision

The Committee

Decides to recommend to the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union that it adopt the following decision:

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the collective complaint concerning the cases of 68 members of the House of Representatives is admissible under Section I.1(a) of the Procedure for the Examination and Treatment of Complaints; *declares* itself competent to examine the alleged violations (Annex 1 of the revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); and *also notes* that the case of Mr. Abd Al-Hameed Saif Al-Batra' has been merged with the present case, which brings the total number of parliamentarians in this complaint to 69;

2. *Thanks* the Yemeni delegation for meeting with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 141st IPU Assembly; *also thanks* the parliamentary authorities for their letter;

3. *Is deeply concerned* by the large number of parliamentarians included in this complaint and the alleged violations they have suffered since 2014, including attempted murder, abduction, arbitrary arrest and detention. These violations seem to be a response to the legitimate exercise of their parliamentary mandate and in particular the expression of their opposition to the Houthis' rule in Sana'a; *is aware* of the exceptional situation in which Yemen finds itself and the formidable challenges that the Yemeni authorities face to establish law and order; *considers* nevertheless that, with the necessary will, the authorities can be instrumental in addressing the alleged violations at stake in this case, as the parliamentary authorities in Sana'a demonstrated by bringing about the release of several parliamentarians' relatives;

4. *Is deeply concerned* that the Sana'a-based faction of the House of Representatives has lifted the parliamentary immunity of 35 parliamentarians to allow criminal proceedings on treason charges to go ahead; *stresses* that these parliamentarians are facing such measures in response to their vocal support for the internationally recognized government; *understands* that the trial could lead to the death penalty; *calls on* the judicial authorities to refrain from prosecuting these parliamentarians and abandon the charges;

5. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

6. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

*

* *